التقرير السنوي

الثامن والعشرون

٢٠٠٦

عمان - الأردن
شارع موسى بن نصير
ص. ب. ٩٢٦١٧٤ عمان ١١١٩٠ الأردن
هاتف : ٥٦٦٢٢٥٨ ، ٥٦٦٩٣٢٨
فاكس : ٥٦٨٧٠١١ ، ٥٦٨٤٣١٦
البريد الالكتروني: info@abj.org.jo
الموقع الالكتروني: www.abj.org.jo

حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة الجمعية كما في نهاية عام ٢٠٠٦ من البنوك التالية:

- بنك الإسكان للتجارة والتمويل / يمثله معالي الدكتور ميشيل مارتو/ رئيساً .
- البنك الأردني الكويتي / يمثله السيد محمد ياسر الاسمر / نائباً للرئيس .
- البنك العربي / يمثله السيد سالم برقان ، عضواً.
- البنك الأهلي الأردني / يمثله معالي الأستاذ مروان عوض / عضواً .
- بنك الاتحاد للادخار والاستثمار / يمثله السيد عصام السلفيتي / عضواً
- بنك المال الأردني / يمثله السيد علي الحصري / عضواً.
- بنك الأردن / يمثله السيد شاكر فاخوري / عضواً.
- بنك الاستثمار العربي الأردني / يمثله السيد هاني القاضي / عضواً.
- سيتي بنك / يمثله السيد زياد عقروق / عضواً.
- البنك المركزي الأردني / تمثله الآنسة ملك غانم / (عضو مراقب).

المدير العام

الدكتور عدلي قندح

فاحصو الحسابات

السادة مأمون فاروقة وشركاه

الأعضاء

تعتبر العضوية في الجمعية إلزامية لجميع البنوك الأردنية وفروع البنوك غير الأردنية العاملة في الأردن، وتتكون عضوية الجمعية كما في نهاية عام ٢٠٠٦ من البنوك التالية:

أولاً: البنوك الأردنية:

الرقم	اسم العضو	تاريخ التأسيس	الموقع الالكتروني
١	البنك العربي	١٩٣٠	www.arabbank.com.jo
٢	البنك الأهلي الأردني	١٩٥٦	www.ahli.com
٣	بنك القاهرة عمان	١٩٦٠	www.ca-bank.com
٤	بنك الأردن	١٩٦٠	www.bankofjordan.com
٥	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	١٩٧٤	www.thehousing-bank.com
٦	البنك الأردني الكويتي	١٩٧٧	www.jordan-kuwait-bank.com
٧	بنك الاستثمار العربي الأردني	١٩٧٨	www.ajib.com
٨	البنك التجاري الأردني	١٩٧٨	www.jgbank.com.jo
٩	البنك الإسلامي الأردني	١٩٧٨	www.jordanislamicbank.com
١٠	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	١٩٨٩	www.jifbank.com
١١	بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	١٩٨٩	www.arabbanking.com.jo
١٢	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	١٩٩١	www.unionbankjo.com
١٣	بنك سوسيته جنرال / الأردن	١٩٩٣	www.sgbj.com.jo
١٤	بنك المال الأردني	١٩٩٦	www.efbank.com.jo
١٥	البنك العربي الإسلامي الدولي	١٩٩٧	www.iiabank.com

ثانياً: البنوك غير الأردنية:

الرقم	اسم العضو	سنة الترخيص	الموقع الالكتروني
١	HSBC	١٩٤٩	www.jordan.hsbc.com
٢	البنك العقاري المصري العربي	١٩٥١	www.arakari.com.jo
٣	مصرف الرافدين	١٩٥٧	www.rafidain-bank.org
٤	سيتي بنك	١٩٧٤	www.citibank.com/jordan
٥	بنك ستاندرد تشارترد	٢٠٠٢	www.standardchartered.com
٦	بنك عودة	٢٠٠٤	www.audi.com.ib
٧	بنك الكويت الوطني	٢٠٠٤	www.nbk.com
٨	بنك لبنان والمهجر	٢٠٠٤	www.blom.com.ib

المحتويات

الموضوع	الصفحة
كلمة رئيس مجلس الإدارة	١
كلمة المدير العام	٣
اولاً: خلاصة الوضع الاقتصادي لعام ٢٠٠٦	٥
ثانياً : تطور الجهاز المصرفي خلال عام ٢٠٠٦	٨
أ - الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة	٨
ب- تطور عدد البنوك والفروع	١٤
ت- هيكل أسعار الفوائد	١٨
ث- القروض المجمعة	٢١
ج - الخدمات المصرفية الجديدة	٢٢
ح - الموارد البشرية العاملة في البنوك	٢٤
خ - أداء البنوك المدرجة في البورصة	٣١
د - تصنيف البنوك	٣٢
ذ - تقاص الشيكات	٣٤
ر - نظام أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر)	٣٥
ثالثاً : نشاطات الجمعية خلال عام ٢٠٠٦	٣٦
أ - قضايا مصرفية مقدمة من البنوك الاعضاء	٣٦
ب- مواضيع تتعلق بالبنك المركزي	٣٨
ت- القوانين والأنظمة والقرارات الحكومية	٤٢
ث- الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية	٤٥
ج - نشاطات وأخبار أخرى	٤٩
رابعاً : البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات لعام ٢٠٠٦	٥٣

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السادة أعضاء جمعية البنوك المحترمين،،،

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن مجلس الإدارة أتقدم إليكم بجزيل الشكر لتلبية دعوتنا لكم لحضور اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي الثامن والعشرين لجمعية البنوك ، ويسعدني أن أقدم لكم باسمي وباسم زملائي أعضاء مجلس الإدارة التقرير السنوي الثامن والعشرين عن نشاطات الجمعية وإنجازاتها خلال عام ٢٠٠٦ ، ومناقشة البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في ٢٠٠٦/١٢/٣١، وسماع تقرير مدققي الحسابات الموجه لجمعيتكم الموقرة حول نتائج فحصهم لتلك البيانات.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين ،،،

انتهج الأردن العديد من البرامج التي تهدف إلى تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق الرخاء الاقتصادي بصفة عامة ، وتعتبر إنجازات القطاع المصرفي خلال عام ٢٠٠٦ جزءاً من إنجازات كثيرة وكبيرة تحققت للاقتصاد الوطني وجاءت انعكاساً واضحاً للجهود المكثفة الهادفة إلى تحقيق المزيد من الاستقرار المالي والنقدي والاجتماعي وأدت إلى تشجيع البنوك على لعب دور أكبر وأكثر فعالية في مجال التنمية الاقتصادية.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين ،،،

لقد عكست البيانات المالية التي يقدمها تقرير مجلس الإدارة المعروض على حضراتكم، أهم التطورات التي حصلت في القطاع المصرفي عام ٢٠٠٦ والتي يمكن إيجازها من خلال الإشارة إلى ارتفاع إجمالي موجودات القطاع بنسبة ١٤,٩٪ وارتفاع الودائع لدى البنوك المرخصة بنسبة ١٢,٩٪ وزيادة صافي الربح بنسبة ٩,٩٪ عن ما كانت علية تلك البنود في عام ٢٠٠٥ .

اسمحوا لي أخيراً أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أعضاء الجمعية على جهودهم التي بذلوها طوال العام لتحقيق أهداف الجمعية، ويسرني أن أعرب عن شكري وتقديري إلى محافظ البنك المركزي الأردني وأجهزته المختلفة على تعاونهم المستمر مع الجمعية لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني الذي يقوده قائد المسيرة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الدكتور ميشيل مارتو

رئيس مجلس الإدارة

كلمة المدير العام

بسم الله الرحمن الرحيم

تمكن القطاع المصرفي خلال عام ٢٠٠٦ من إضافة فصل جديد من الانجاز المتميز والتطوير إلى فصول انجازاته عبر السنوات الماضية، ولا ريب أن هذه الانجازات ما كانت لتتحقق لولا البيئة الاقتصادية الكلية الملائمة التي توفرها الدولة الأردنية من جهة، وتوفر التشريعات الحديثة والسياسات الاقتصادية والنقدية والمالية الحصيفة التي تتبعها مختلف الدوائر الاقتصادية في المملكة وعلى رأسها البنك المركزي الأردني من جهة ثانية.

أضف إلى ذلك الدور الايجابي الذي تلعبه الإدارات العليا في البنوك، التي تتمتع برصيد واسع من الخبرة المتميزة، فتلك الإدارات ما فتئت تعمل وبكل حرص على تقوية قواعد رؤوس أموال مؤسساتها ودأبت على مواصلة التكيف مع التطورات العالمية المستمرة وتحديث وتطوير خدماتها ورفع كفاءة الأداء وتعزيز قدراتها التنافسية الإقليمية والعالمية عن طريق تعميق استخدام التكنولوجيا الحديثة، واستخدام أحدث أساليب الإدارة، ومواكبة أحدث معايير الحاكمية المؤسسية، وتطوير كفاءة العاملين لديها وعلى مختلف المستويات الإدارية.

ومن جانبها، فان الجمعية يحدوها الأمل في زيادة مساهمتها في تطوير القطاع المصرفي الأردني خلال عام ٢٠٠٧ من خلال تقديم خدمات أفضل لأعضائها ورعاية مصالحهم وترسيخ مفاهيم وأعراف العمل المصرفي .

اغتنم هذه المناسبة لأتوجه بالشكر والتقدير إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، لدعمهم المستمر للجمعية بجهودهم وخبراتهم المتميزة، والى كافة البنوك الأعضاء لتعاونهم مع الجمعية، كما أتقدم بخالص التقدير لكافة العاملين بالجمعية على جهودهم المبذولة لتطوير أعمال الجمعية ونأمل منهم المزيد في الأعوام القادمة.

والله ولي التوفيق،،،

الدكتور عدلي قندح
المدير العام

أولاً: خلاصة الوضع الاقتصادي لعام ٢٠٠٦

ركزت جهود التنمية الاقتصادية لدى القطاعين العام والخاص في المملكة خلال عام ٢٠٠٦ على تثبيت منجزات التنمية الشاملة التي تحققت خلال السنوات الماضية، وبما يؤسس دعائم راسخة لانطلاقة أقوى للاقتصاد الوطني خلال السنوات القادمة، رافقتها مساعٍ جادة للسيطرة على معدلات التضخم وتخفيض مستويات الفقر والبطالة.

وكان من أبرز التطورات الاقتصادية التي شهدتها المملكة خلال عام ٢٠٠٦ ما يلي:

- الناتج المحلي الإجمالي: سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال عام ٢٠٠٦ نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته ٦,٤٪ مقابل نمو نسبته ٧,٢٪ خلال عام ٢٠٠٥. أما بأسعار السوق الجارية، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٢,٢٪ مقابل نمو نسبته ١١,٥٪ خلال عام ٢٠٠٥.

وقد جاء النمو الاقتصادي خلال عام ٢٠٠٦ محصلة لنمو معظم القطاعات الاقتصادية بمعدلات تراوحت ما بين ١١,١٪ لقطاع الإنشاءات و ٠,٦٪ لقطاع الزراعة. أما أهم القطاعات الاقتصادية التي قادت النمو الاقتصادي خلال عام ٢٠٠٦ فتمثلت بقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الإنشاءات وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق وقطاع النقل والاتصالات وخدمات المال والتأمين، حيث ساهمت هذه القطاعات مجتمعة بمقدار ٥,٨٪ نقطة مؤية أو ما نسبته ٨٦,٥٪ من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة خلال عام ٢٠٠٦.

- التجارة الخارجية: ارتفعت الصادرات الوطنية خلال عام ٢٠٠٦ بمقدار ٣٣٢,٥ مليون دينار أو ما نسبته ١٢,٩٪، بالمقابل ارتفعت المستوردات خلال عام ٢٠٠٦ بمقدار ٦٧٣ مليون دينار أو ما نسبته ٩,٠٪، وبالتالي فقد سجل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره ١٠٠٥,٥ مليون دينار ليبلغ ١١٠١٨,٦ مليون دينار مقارنة مع ارتفاع مقداره ١٩٠٧,٢ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٥.

- حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار: سجل الحجم الكلي للاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال عام ٢٠٠٦ ارتفاعاً قياسياً مقارنة بمستواه خلال عام ٢٠٠٥، إذ ارتفع بمقدار ١٠٨٣,٦ مليون دينار ليصل إلى ما مقداره ١٨٣٣,٦ مليون دينار (منها ٨٤٥,٧ مليون دينار استثمارات أجنبية) مقابل ٧٥٠ مليون دينار (منها ٢٧٦,٣ مليون دينار استثمارات أجنبية) خلال عام ٢٠٠٥.

ويعكس الارتفاع الكبير في الحجم الكلي للاستثمارات خلال عام ٢٠٠٦ تزايد ثقة المستثمرين وخصوصاً الأجانب منهم في بيئة الاستثمار الأردنية، إذ بلغت حصة الاستثمارات الأجنبية من الحجم الكلي للاستثمارات خلال عام ٢٠٠٦ ما نسبته ٤٦,١٪ مقابل ٣٦,٨٪ خلال عام ٢٠٠٥.

- البطالة: صاحب النمو الاقتصادي انحساراً في معدلات البطالة، حيث انخفضت من ١٥,٣٪ في نهاية العام ٢٠٠٥ إلى ١٤,٣٪، غير أن تلك المعدلات ما تزال مرتفعة، وتشكل أحد أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني.

- الأسعار: تعتبر معدلات التضخم أحد أهم المخاطر التي تواجه التنمية وتأتي على مكاسبها وتحد من شموليتها، فقد ارتفعت العام الماضي لتصل إلى ٦,٥٪ مقارنة مع ٣,٥٪ في العام ٢٠٠٥ .

- المالية العامة: بلغ عجز الموازنة العامة بعد المساعدات خلال العام ٢٠٠٦ حوالي ٤٥٠ مليون دينار أو ما نسبته ٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي . أما العجز قبل المساعدات، فقد بلغ ٧٧٢ مليون دينار أو ما نسبته ٧,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٩٧٨ مليون دينار أو ما نسبته ١٠,٩٪ من الناتج في عام ٢٠٠٥.

ويعزى التحسن في أداء الموازنة العامة خلال عام ٢٠٠٦ إلى جملة من العوامل من أبرزها التحسن الملحوظ في حصيلة الإيرادات المحلية والناجمة بشكل أساسي عن التحسن الواضح في النشاط الاقتصادي وكذلك الكفاءة في تحصيل الإيرادات الضريبية. فقد ارتفعت الإيرادات المحلية عام ٢٠٠٦ بنحو ٥٧٠ مليون دينار أو ما نسبته ٢٢٪ عن مستواها في عام ٢٠٠٥. وانعكس هذا التحسن مباشرة على نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية، حيث ارتفعت من ٨٨,١٪ في العام ٢٠٠٥ إلى ١٠٠٪ في العام ٢٠٠٦ وهي النسبة الأعلى التي تسجلها الموازنة العامة منذ عام ١٩٩٦. وقد تراجعت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣٩,٣٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٣٨,٦٪ عام ٢٠٠٦ .

وتراجع حجم المديونية العامة كرقم مطلق بشقيه الخارجي والداخلي في نهاية عام ٢٠٠٦ ليصل إلى ٧,٣٤ بليون دينار بانخفاض مقداره ١٥٣ مليون دينار أو ما نسبته ٢٪ عن مستواها في نهاية العام ٢٠٠٥، وترتيباً على ذلك انخفضت نسبة المديونية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٨٣,٢٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٧٢,٧٪ في نهاية عام ٢٠٠٦. وعلى نحو مماثل واصلت المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تراجعها لتصل إلى ٥١,١٪ في نهاية عام ٢٠٠٦ مقابل ٥٦,١٪ في نهاية عام ٢٠٠٥.

- الاحتياطيات من العملات الأجنبية : ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية خلال عام ٢٠٠٦ بحوالي ٩٦٣,٣ مليون دينار عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ٤٣٢٦,٧ مليون دينار وهو مستوى يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات ستة أشهر ويكفل ترسيخ أركان الاستقرار النقدي والحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.

- الحساب الجاري: شهد عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات تحسناً واضحاً خلال العام ٢٠٠٦، إذ انخفض هذا العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ١٥٪ مقابل ١٨٪ في العام ٢٠٠٥. ورغم هذا التحسن النسبي المسجل في هذا العجز غير أنه ما يزال يعد من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني.

- التخاصية : نفذت الحكومة خلال عام ٢٠٠٦ عدداً من عمليات التخاصية ليرتفع بذلك إجمالي عوائد التخاصية بنحو ٦٥٠ مليون دولار، وليصل إجماليها إلى نحو ٢ مليار دولار منذ بدء تنفيذ برنامج التخاصية في المملكة في أواخر عقد التسعينات الماضي.

- السيولة المحلية: سجلت السيولة المحلية عرض النقد (ع٢) خلال عام ٢٠٠٦ ارتفاعاً مقداره ١٧٤٥,٧ مليون دينار أو ما نسبته ١٤,١٪ عن مستواها المسجل في نهاية عام ٢٠٠٥ ، لتصل إلى ما مقداره ١٤١٠٩,٧ مليون دينار ، مقابل ارتفاع مقداره ١٧٩٢,٦ مليون دينار أو ما نسبته ١٧٪ خلال عام ٢٠٠٥. وقد نجم هذا الارتفاع (وفقاً لمكونات السيولة المحلية) عن ارتفاع عرض النقد بمفهومه الضيق (ع١) بمقدار ٥٠٥,٢ مليون دينار أو ما نسبته ١٢,٤٪ ، وارتفاع شبه النقد بمقدار ١٢٤٠,٥ مليون دينار أو ما نسبته ١٤,٩٪ .

- التسهيلات الائتمانية: ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة خلال عام ٢٠٠٦ بمقدار ٢٠١٧,٦ مليون دينار أو ما نسبته ٢٦,١٪ عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ٩٧٦١,٩ مليون دينار. وقد تركز هذا الارتفاع بصورة رئيسة في التسهيلات الممنوحة للأفراد والمتضمنة في بند أخرى وفقاً لتصنيف التسهيلات الائتمانية المنشور في

النشرة الإحصائية للبنك المركزي الأردني، حيث ارتفع بمقدار ٩٢٥ مليون دينار ، وبذلك استحوذ على ما نسبته ٣٧,٣ ٪ من إجمالي التسهيلات. وفي مجال توزيع التسهيلات على القطاعات الاقتصادية استحوذت قطاعات التجارة العامة، والإنشاءات، والصناعة، والخدمات والمرافق العامة على ما نسبته ١٩,٦٪ و ١٦,٠٪ و ١١,٢٪ و ٦,٥٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية على التوالي .

- الودائع: ارتفع رصيد الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠٠٦ بما مقداره ١٤٧٢,٦ مليون دينار أو ما نسبته ١١,٢٪ عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ١٤٥٩١,٩ مليون دينار. وبالنظر إلى تطورات الودائع وفقاً لنوع العملة يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار ١٠٦٢,٥ مليون دينار أو ما نسبته ١٢,٧٪، وارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار ٤١٠,١ مليون دينار أو ما نسبته ٨,٦٪ مقارنه بمستواها المسجل عام ٢٠٠٥ ، الأمر الذي يشير إلى استمرار جاذبية الدينار الأردني كعملة رئيسية للادخار.

- هيكل أسعار الفوائد: قام البنك المركزي الأردني خلال عام ٢٠٠٦ برفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية بواقع أربع مرات على كل من عمليات إعادة الخصم واتفاقيات إعادة الشراء، وثلاث مرات على نافذة الإيداع وذلك بمقدار ٢٥ نقطة أساس في كل مرة. وفيما يتعلق بتطورات أسعار الفائدة في السوق المصرفي خلال عام ٢٠٠٦، فقد ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفوائد على الودائع لأجل بمقدار ١٦١ نقطة أساس ليصل إلى ٥,١٣٪ ، وارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير بمقدار ١٦ نقطة أساس ليبلغ ٠,٩٩٪ ، وارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب بمقدار ٤٠ نقطة أساس ليصل إلى ٠,٨٧٪ . مقابل ذلك، انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين بمقدار ٣ نقاط أساس ليبلغ ٩,٢٣٪ ، وارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف بنحو ٤٦ نقطة أساس ليبلغ ٨,٥٦٪ ، وارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والإسناد المخصومة بمقدار ٨٠ نقطة أساس ليصل إلى ٨,٧٢٪ .

ثانياً : تطور الجهاز المصرفي خلال عام ٢٠٠٦

أ - الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة

واصلت البنوك خلال عام ٢٠٠٦ تحقيق المزيد من النتائج المتميزة والتي انعكست على حجم ميزانياتها وبياناتها المالية، فقد سجل رصيد موجودات البنوك المرخصة ارتفاعاً نسبته ١٤,٩٪ مقارنة بارتفاع نسبته ١٨,٣٪ عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ٢٤٢٣٧,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٦ مقابل ٢١٠٨٦,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٥.

ففي جانب الموجودات ، ارتفعت الديون على القطاع الخاص (مقيم) من ٧٦٥٠,٥ مليون دينار عام ٢٠٠٥ إلى ٩٥٢٨,٨ مليون دينار عام ٢٠٠٦ أو ما نسبته ٢٤,٦ ٪، وارتفعت أهميتها النسبية في إجمالي الموجودات من ٣٦,٣٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٣٩,٣٪ عام ٢٠٠٦. وأرتفع رصيد الديون على القطاع العام من ١٨٦٥,٤ مليون دينار عام ٢٠٠٥ إلى ٢٣١٢,٤ مليون دينار عام ٢٠٠٦ أو ما بنسبته ٢٤٪، وارتفعت أهميتها النسبية في إجمالي الموجودات من ٨,٨٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٩,٥٪ عام ٢٠٠٦. ونمت الأرصدة التي تحتفظ بها البنوك لدى البنك المركزي بالعملات الأجنبية عام ٢٠٠٦ بمعدل ٢٩,٣٪ لتبلغ ما يعادل ٤٣٦,٥ مليون دينار عام ٢٠٠٦ مقابل ٣٣٧,٧ مليون دينار عام ٢٠٠٥. وسجلت بالموجودات الأجنبية ارتفاعاً بما يعادل ٨٤١,٧ مليون دينار أو ما نسبته ١٥,٧٪ ليبلغ حجمها في نهاية عام ٢٠٠٦ ما يعادل ٦٢٠٣,٤ مليون دينار بالمقارنة مع ٥٣٦١,٨ مليون دينار في عام ٢٠٠٥. بالمقابل، انخفضت احتياطيات البنوك المرخصة (بالدينار) عام ٢٠٠٦ بنسبة ٧,٢٪، وذلك نتيجة لانخفاض الأرصدة السائلة التي تحتفظ بها البنوك لدى البنك المركزي، حيث انخفض مجمل هذه الاحتياطيات من ٣٨٤٨,٩ مليون دينار عام ٢٠٠٥ إلى ٣٥٧٢,٢ مليون عام ٢٠٠٦، وتراجعت نسبتها من مجمل الموجودات تبعاً لذلك من ١٨,٣ ٪ عام ٢٠٠٥ إلى ١٤,٧٪ عام ٢٠٠٦.

الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة

المبالغ بالمليون دينار

	2005	الأهمية النسبية %	2006	الأهمية النسبية %	نسبة التغيير %
الموجودات					
الموجودات الأجنبية	5361.8	25.4	6203.4	25.6	15.7
الموجودات المحلية	15724.7	74.6	18034.2	74.4	14.7
الديون على القطاع العام	1865.4	8.8	2312.4	9.5	24.0
الديون على القطاع الخاص مقيم	7650.5	36.3	9528.8	39.3	24.6
الديون على المؤسسات المالية	73.3	0.3	117.6	0.5	60.4
الاحتياطيات	3848.9	18.3	3572.2	14.7	-7.2
النقد في الصندوق	125.7	0.6	173.7	0.7	38.2
أرصدة لدى البنك المركزي بالدينار	3723.2	17.7	3398.5	14.0	-8.7
أرصدة لدى البنك المركزي (بالعملات الأجنبية)	337.7	1.6	436.5	1.8	29.3
موجودات أخرى	1948.9	9.2	2066.7	8.5	6.0
مجموع الموجودات = المطلوبات	21086.5	100.0	24237.6	100.0	14.9
المطلوبات					
ودائع تحت الطلب	3016.5	14.3	3217.8	13.3	6.7
ودائع التوفير ولأجل	7662.7	36.3	8842.3	36.5	15.4
المطلوبات الأجنبية	3710.7	17.6	4215.9	17.4	13.6
ودائع الحكومة المركزية	444.4	2.1	477.8	2.0	7.5
الاقتراض من البنك المركزي	432.0	2.0	492.9	2.0	14.1
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	2252.6	10.7	3183.3	13.1	41.3
المطلوبات الأخرى	3567.6	16.9	3807.6	15.7	6.7

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية

موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

المبالغ بالمليون دينار

	2005	الأهمية النسبية %	2006	الأهمية النسبية %	نسبة التغيير %
النقد في الصندوق	80.7	1.2	67.2	0.9	-16.7
أرصدة لدى البنك المركزي	337.7	5.2	436.5	5.8	29.3
أرصدة لدى البنوك	4268.9	65.8	4834.3	64.2	13.2
محفظة الأوراق المالية	595.5	9.2	755.2	10.0	26.8
التسهيلات الائتمانية	785.1	12.1	928.4	12.3	18.3
أخرى	418.7	6.5	512.4	6.8	22.4
المجموع	6486.6	100.0	7534.0	100.0	16.1

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية

وفي جانب التسهيلات، ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالدينار بشكل ملموس وبنسبة بلغت١,٢٦٪ مقارنة مع ١,٢٥٪ عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ٩٧٦١,٩ مليون دينار عام ٢٠٠٦ مقابل ٧٧٤٤,٣ مليون دينار لعام ٢٠٠٥. وقد تركزت الزيادة في بند القروض والسلف، حيث ارتفع رصيده من ٥٨١٣,٩ مليون دينار عام ٢٠٠٥ إلى ٧٧٢٢,١ مليون دينار عام ٢٠٠٦ أو ما نسبته ٣٢,٨ ٪ ليشكل نحو ١,٧٩٪ من مجمل التسهيلات الائتمانية المباشرة لعام ٢٠٠٦، مقارنة مع ١,٧٥٪ في عام ٢٠٠٥ . وسجل رصيد الجاري مدين ارتفاعًا طفيفاً لم تتجاوز نسبته ٠,٥٪، ليبلغ رصيده في نهاية عام ٢٠٠٦ حوالي ١٥٨٠,٥ مليون دينار بالمقارنة مع ١٥٧٢,٩ مليون دينار عام ٢٠٠٥. ورغم الارتفاع المطلق في حجم هذا النوع من التسهيلات، إلا أن نسبته من مجمل التسهيلات سجلت انخفاضاً من ٢٠,٣٪ عام ٢٠٠٥ إلى ١٦,٢٪ عام ٢٠٠٦. وفيما يتعلق ببند الكمبيالات والإسناد المخصومة فقد ارتفع بنسبة ٢٨,٥٪، حيث قفز رصيده من ٣٥٧,٥ مليون دينار عام ٢٠٠٥ إلى ٤٥٩,٣ مليون دينار عام ٢٠٠٦.

توزيع التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي حسب أصنافها الرئيسة

المبالغ بالمليون دينار

نوع التسهيلات	2005	الأهمية النسبية %	2006	الأهمية النسبية %	نسبة التغير%
جاري مدين	1572.9	20.3	1580.5	16.2	0.5
قروض وسلف	5813.9	75.1	7722.1	79.1	32.8
كمبيالات وإسناد مخصومة	357.5	4.6	459.3	4.7	28.5
المجموع	7744.3	100.0	9761.9	100.0	26.1

المصدر: البنك المركزي الأردني /النشرة الإحصائية الشهرية

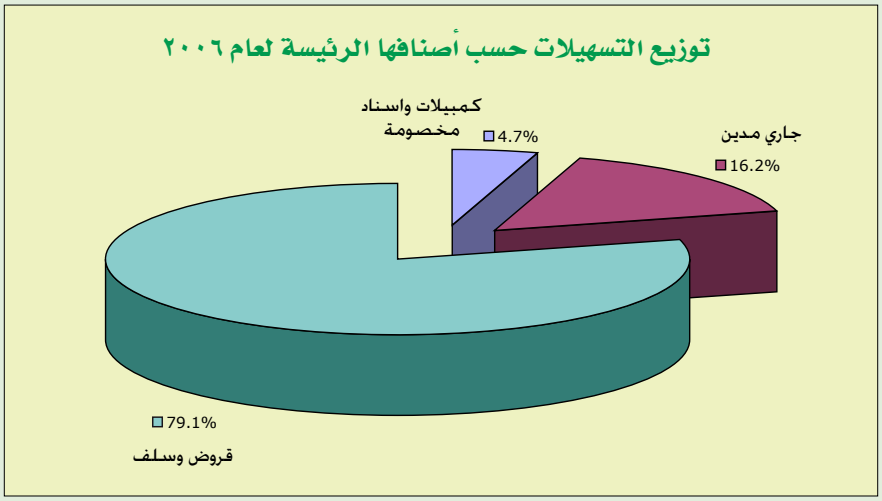

أما بالنسبة للتوزيع القطاعي للزيادة المتحققة في التسهيلات الائتمانية المباشرة هذا العام والبالغة ١,١٥٥٥ مليون دينار، فقد استحوذ قطاع الإنشاءات على النصيب الأكبر منها نظراً للنشاط الكبير الذي شهده الأردن خلال عام ٢٠٠٦ في تجارة العقارات والأراضي حيث بلغت حصته ٣٩٨,٧ مليون دينار، تلاه قطاع التجارة العامة الذي حصل على ٣٣١,٦ مليون دينار، ثم تلاه قطاع الصناعة الذي ارتفع رصيد تسهيلاته بمبلغ ١١١,٥ مليون دينار، في حين حصل قطاع الخدمات والمرافق العامة على مبلغ ٨٣,٢ مليون دينار من الزيادة ونال قطاع خدمات النقل مبلغ ٧١,٤ مليون دينار، ونال قطاع الخدمات المالية مبلغ ٦٦ مليون دينار، وقطاع الزراعة مبلغ ٣٠ مليون دينار، وقطاع السياحة والفنادق والمطاعم مبلغ ١٣,٩ مليون دينار. وارتفعت التسهيلات المقدمة للأغراض الأخرى بمقدار ٩٢٥ مليون دينار منها مبلغ ١٣٨,٩ مليون دينار لغايات شراء الأسهم والتي ارتفع رصيدها من ١,٢٢٠ مليون دينار عام ٢٠٠٥ إلى ٣٥٩ مليون دينار عام ٢٠٠٦. أما قطاع التعدين، فقد انخفض رصيده من ٥٦,٥ مليون دينار إلى ٤٢,٨ مليون دينار أو ما نسبته ١٣,٧٪.

توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية

المبالغ بالمليون دينار

القطاع	2005	الأهمية النسبية %	2006	الأهمية النسبية %	الزيادة(النقص)	نسبة التغير%
الزراعة	110.9	1.4	140.9	1.4	30.0	27.1
التعدين	56.5	0.7	42.8	0.4	-13.7	-24.2
الصناعة	981.6	12.7	1093.1	11.2	111.5	11.4
التجارة العامة	1585.0	20.5	1916.6	19.6	331.6	20.9
الإنشاءات	1162.1	15.0	1560.8	16.0	398.7	34.3
خدمات النقل	219.6	2.8	291.0	3.0	71.4	32.5
السياحة والفنادق والمطاعم	181.2	2.3	195.1	2.0	13.9	7.7
خدمات ومرافق عامة	554.1	7.2	637.3	6.5	83.2	15.0
الخدمات المالية	176.1	2.3	242.1	2.5	66.0	37.5
أخرى، منها:	2717.2	35.1	3642.2	37.3	925.0	34.0
شراء الأسهم	220.1	2.8	359.0	3.7	138.9	63.1
المجموع	7744.3	100.0	9761.9	100.0	1555.1	26.1

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

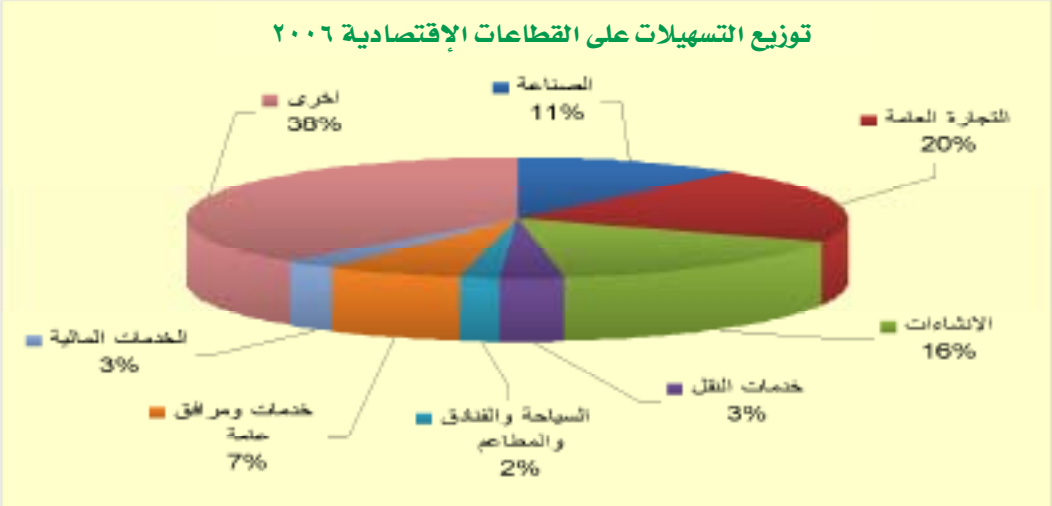

في جانب المطلوبات: شهد عام ٢٠٠٦ ارتفاعاً في المطلوبات الأجنبية من ٣٧١٠,٧ مليون دينار إلى ٤٢١٥,٩ مليون دينار أو ما نسبته ١٣,٦٪ مشكلة بذلك ما نسبته ١٧,٤٪ من مجمل المطلوبات مقابل ١٧,٦٪ في العام ٢٠٠٥.

مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

المبالغ بالمليون دينار

	2005	الأهمية النسبية %	2006	الأهمية النسبية %	نسبة التغير %
ودائع العملاء	4754.8	73.4	5164.7	69.7	8.6
الحكومة المركزية	44.0	0.7	10.7	0.1	-75.7
المؤسسات العامة	161.2	2.5	112.5	1.5	-30.2
مؤسسات مالية غير مصرفية	9.9	0.2	7.7	0.1	-22.2
قطاع خاص	4539.7	70.1	5033.8	67.9	10.9
التأمينات النقدية	493.6	7.6	475.0	6.4	-3.8
ودائع البنوك	901.1	13.9	1345.6	18.1	49.3
أخرى	327.2	5.1	429.0	5.8	31.1
المجموع	6476.7	100.0	7414.4	100.0	14.5

المصدر: البنك المركزي الأردني /النشرة الإحصائية الشهرية

وفيما يتعلق برأس المال والاحتياطيات والمخصصات لدى البنوك المرخصة، فقد نمت عام ٢٠٠٦ بما نسبته ٤١,٣٪ وذلك من ٢٢٥٢,٦ مليون دينار عام ٢٠٠٥ إلى ٣١٨٣,٣ مليون دينار، وسجل رصيد القروض المقدمة من البنك المركزي إلى البنوك ارتفاعاً بنسبة ١٤,١٪ عام ٢٠٠٦ ليبلغ ٤٩٢,٩ مليون دينار بالمقارنة مع ٤٣٢ مليون دينار عام ٢٠٠٥.

وفي جانب الودائع ، شكلت الودائع بجميع أصنافها، باستثناء ودائع الحكومة المركزية، حوالي ٤٩,٨٪ من إجمالي المطلوبات لعام ٢٠٠٦، مقابل ٥٠,٦٪ في عام ٢٠٠٥ ، وارتفعت من ١٠٦٧٩,٢ مليون دينار إلى ١٢٠٦٠,١ مليون دينار أو ما نسبته ١٢,٩٪ لعام ٢٠٠٦ مقارنة بما نسبته ١٧,٨٪ لعام ٢٠٠٥، وارتفعت ودائع الحكومة المركزية عام ٢٠٠٦ من ٤٤٤,٤ مليون دينار إلى ٤٧٧,٨ مليون دينار أو ما نسبته ٧,٥٪.

وفيما يتعلق بالتطور الهيكلي لأصناف الودائع الرئيسة (تحت الطلب، وتوفير، ولأجل)، فقد ارتفعت الأهمية النسبية للودائع لأجل للعام الثاني على التوالي لتشكل في نهاية عام ٢٠٠٦ ما نسبته ٦٠٪ من مجمل الودائع بالمقارنة مع ٥٧,١٪ في عام ٢٠٠٥، وقد يعزى سبب ذلك إلى ارتفاع أسعار الفوائد على الدينار. وقد جاء هذا الارتفاع في أهمية هذا الصنف من الودائع على حساب الصنفين الآخرين وهما الودائع تحت الطلب وودائع التوفير، حيث انخفضت الأهمية النسبية للودائع تحت الطلب لعام ٢٠٠٦ من ٢٨٪ إلى ٢٦,٣٪، وتراجعت النسبة لودائع التوفير من ١٤,٩٪ إلى ١٣,٧٪.

توزيع الودائع حسب أصنافها الرئيسية

المبالغ بالمليون دينار

نوع الوديعة	2005	الأهمية النسبية %	2006	الأهمية النسبية %	نسبة التغير %
تحت الطلب	3674.4	28.0	3835.4	26.3	4.4
توفير	1956.6	14.9	1997.1	13.7	2.1
لأجل	7488.3	57.1	8759.4	60.0	17.0
المجموع	13119.3	100.0	14591.9	100.0	11.2

المصدر: البنك المركزي الأردني /النشرة الإحصائية الشهرية

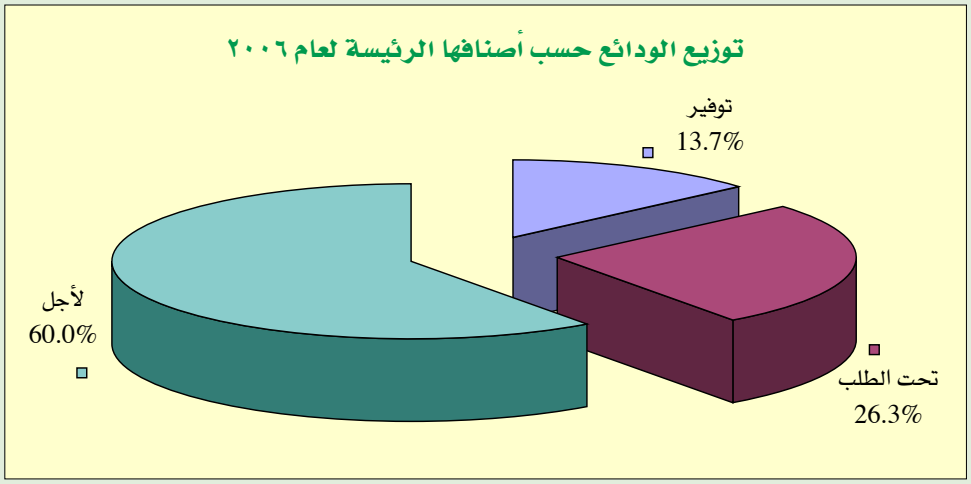

الميزانية الموحدة لفروع البنوك الأردنية في الأراضي الفلسطينية

تراجع رصيد موجودات فروع البنوك الأردنية العاملة في الأراضي الفلسطينية عام ٢٠٠٦ بما نسبته ٣,٥٪ ليصل إلى ٢٦٦٤,٤ مليون دينار مقابل ٢٧٦١,٦ مليون دينار عام ٢٠٠٥، وقد جاء هذا الانخفاض بسبب تراجع البنود الرئيسية في الميزانية الموحدة لهذه البنوك في جانبي الموجودات والمطلوبات.

ففي جانب الموجودات، شهد عام ٢٠٠٦ انخفاضاً حاداً في استثمارات البنوك في الأوراق المالية وبنسبة بلغت ٤١,٤٪ عن مستواها في نهاية عام ٢٠٠٥ مقارنة مع ارتفاع ملموس في هذه الاستثمارات بلغ معدله ١٣٧٪ عام ٢٠٠٥. بالمقابل طرأ ارتفاع طفيف على رصيد التسهيلات الائتمانية عام ٢٠٠٦ حيث ارتفع من ٧٧٥,٢ مليون دينار إلى ٧٨١,٣ مليون دينار أو ما نسبته ٠,٨٪ مقابل ما نسبته ٢٤,٩٪ عام ٢٠٠٥.

وفي جانب المطلوبات، تراجعت ودائع العملاء لدى البنوك الأردنية في الأراضي الفلسطينية عام ٢٠٠٦ بما نسبته ٤,٢٪ لتبلغ حوالي ٢٠٥٥,٢ مليون دينار بالمقارنة مع ٢١٤٦,٢ مليون دينار عام ٢٠٠٥، وقد واكب ذلك تراجع طفيف على أهميتها النسبية من إجمالي المطلوبات من ٧٧,٧٪ إلى ٧٧,١٪. بالمقابل، ارتفع حجم رؤوس الأموال والاحتياطيات والمخصصات لهذه الفروع بنسبة ١٠,٤٪ ليصل إلى ٢٨٠,٢ مليون دينار عام ٢٠٠٦ مقابل ٢٥٣,٨ مليون دينار عام ٢٠٠٥.

الميزانية الموحدة لفروع البنوك الأردنية في الأراضي الفلسطينية

المبالغ بالمليون دينار

	2005	% الأهمية النسبية	2006	% الأهمية النسبية	% نسبة التغير
نقد في الصندوق	134.9	4.9	82.3	3.1	-39
أرصدة لدى الجهاز المصرفي	1640.9	59.4	1626.1	61	-0.9
التسهيلات الائتمانية	775.2	28.1	781.3	29.3	0.8
محفظة الأوراق المالية	133.9	4.8	78.4	2.9	-41.4
موجودات أخرى	76.7	2.8	96.3	3.6	25.6
مجموع الموجودات = المطلوبات	2761.6	100	2664.4	100	-3.5
ودائع الجهاز المصرفي	145.6	5.3	160.8	6	10.4
ودائع العملاء	2146.2	77.7	2055.2	77.1	-4.2
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	253.8	9.2	280.2	10.5	10.4
مطلوبات أخرى	216	7.8	168.2	6.3	-22.1

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

ب- تطور عدد البنوك والفروع

بقي عدد البنوك المرخصة العاملة في المملكة في نهاية عام ٢٠٠٦ كما هو في عام ٢٠٠٥ وبلغ ثلاثة وعشرين بنكاً، تتوزع بواقع ١٥ بنكاً أردنياً (منها بنكان إسلاميان)، وثمانية بنوك أجنبية (منها خمسة بنوك عربية). وتغطي خدمات هذه البنوك معظم أرجاء المملكة من خلال شبكة فروعها المكونة من ٥١٦ فرعاً و ٨٣ مكتباً. وبلغ مؤشر الكثافة المصرفية (عدد السكان إلى العدد الإجمالي لفروع البنوك العاملة في المملكة) في نهاية عام ٢٠٠٦ نحو ١٠,٩ ألف نسمة لكل فرع.

وتبين الجداول التالية تطور عدد البنوك والفروع في الأردن، والتفرع المصرفي كما في نهاية عام ٢٠٠٦، وتوزيع الفروع على المحافظات لعام ٢٠٠٦، والفروع المفتتحة عام ٢٠٠٦، والمكاتب كما في نهاية عام ٢٠٠٦، والمكاتب المفتتحة عام ٢٠٠٦، وتوزيع المكاتب على المحافظات لعام ٢٠٠٦، وأجهزة الصراف الآلي لدى البنوك عام ٢٠٠٦.

تطور عدد البنوك والفروع في الأردن

السنة	عدد البنوك الوطنية	عدد البنوك الأجنبية	المجموع	عدد الفروع
2002	16	5	21	471
2003	16	5	21	449
2004	16	8	24	447
2005	15	8	23	506
2006	15	8	23	516

التفرع المصرفي كما في نهاية عام ٢٠٠٦

الرقم	أسم البنك	الفروع		المكاتب	
		داخل الأردن	خارج الأردن	داخل الأردن	خارج الأردن
1	الإتحاد للإدخار والإستثمار	13	1	1	0
2	المال الأردني	5	0	1	0
3	سوسيته جنرال - الأردن	16	0	0	0
4	الاستثمار العربي الأردني	8	1	4	1
5	الكويت الوطني - الأردن	1	0	0	0
6	المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	12	0	0	0
7	الأردني الكويتي	34	2	12	0
8	HSBC	2	0	3	0
9	مصرف الرافدين / الأردن	1	0	0	0
10	الأردن	45	7	27	0
11	القاهرة عمان	37	16	12	0
12	الأهلي الأردني	41	6	3	1
13	الإسكان للتجارة و التمويل	96	7	3	4
14	العربي الإسلامي الدولي	10	0	1	0
15	سيتي بنك	2	0	0	0
16	العربي	82	81	0	16
17	التجاري الأردني	24	3	2	0
18	الأردني للاستثمار والتمويل	7	0	0	0
19	الإسلامي الأردني	54	0	9	0
20	ستاندرد تشارترد كرندليز	8	0	1	0
21	العقاري المصري العربي	8	0	2	0
22	عودة	7	0	2	0
23	لبنان والمهجر	3	0	0	0
	المجمـوع	516	124	83	22

توزيع الفروع على المحافظات لعام ٢٠٠٦

الرقم	اسم البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	البلقاء	العقبة	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق
1	بنك الاتحاد للادخار و الاستثمار	8	3	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
2	بنك المال الأردني	3	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0
3	بنك سوسيته - الأردن	11	1	1	0	1	1	1	0	0	0	0	0
4	بنك الاستثمار العربي الأردني	5	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
5	بنك الكويت الوطني	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
6	المؤسسة العربية المصرفية	9	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
7	البنك الأردني الكويتي	25	2	4	1	1	0	1	0	0	0	0	0
8	بنك HSBC	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
9	بنك الرافدين	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
10	بنك الأردن	26	6	4	1	1	1	1	1	1	2	0	1
11	بنك القاهرة عمان	23	4	3	1	1	2	0	0	1	0	0	2
12	البنك الأهلي	26	4	3	2	1	1	1	1	1	0	1	0
13	بنك الإسكان	54	12	9	5	1	4	1	4	1	2	2	1
14	البنك العربي الإسلامي	7	1	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0
15	سيتي بنك	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
16	البنك العربي	56	7	7	3	3	1	1	1	1	1	1	0
17	البنك التجاري الأردني	16	3	1	2	1	0	1	0	0	0	0	0
18	الأردني للاستثمار والتمويل	4	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
19	الإسلامي الأردني	26	7	7	3	1	2	1	2	1	2	1	1
20	ستاندرد تشارترد كرندليز	6	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
21	العقاري المصري العربي	4	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	1
22	عودة	6	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
23	لبنان والمهجر	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	324	57	46	18	17	12	9	9	6	7	5	6

الفروع المفتتحة عام ٢٠٠٦

الرقم	اسم البنك	داخل الأردن			خارج الأردن		
		العدد	اسم الفرع	المدينة	العدد	اسم الفرع	المدينة
1	بنك الاتحاد للادخار و الاستثمار	1	فرع شارع مكة	عمان	0		
2	المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	1	فرع خلدا	عمان	0		
3	البنك الأردني الكويتي	3	شارع عبدالله غوشة	عمان	0		
			المقابلين	عمان			
			مرج الحمام	عمان			
4	بنك الأردن	1	خلدا	عمان	0		
5	بنك الإسكان	0			2	فرع حلحول	حلحول
						فرع بير زيت	بير زيت
6	البنك العربي	0			4	الحجاز	القاهرة
						الحمهورية	القاهرة
						شرم الشيخ	شرم الشيخ
						المايصون	رام الله
7	البنك التجاري الأردني	1	الصويفية	عمان	0		
8	لبنان والمهجر	2	فرع الوحدات	عمان	0		
			الصويفية	عمان			
9	بنك ستاندرد تشارترد	1	شارع مكة	عمان	0		
	المجموع	10			6		

المكاتب كما في نهاية عام ٢٠٠٦

الرقم	أسم البنك	المكاتب	
		داخل الأردن	خارج الأردن
1	الإتحاد للإدخار والإستثمار	1	0
2	المال الأردني	1	0
3	سوسيته جنرال - الأردن	0	0
4	الاستثمار العربي الأردني	4	1
5	الكويت الوطني - الأردن	0	0
6	المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	0	0
7	الأردني الكويتي	12	0
8	HSBC	3	0
9	مصرف الرافدين / الأردن	0	0
10	الأردن	27	0
11	القاهرة عمان	12	0
12	الأهلي الأردني	3	1
13	الإسكان للتجارة و التمويل	3	4
14	العربي الإسلامي الدولي	1	0
15	سيتي بنك	0	0
16	العربي	0	16
17	التجاري الأردني	2	0
18	الأردني للاستثمار والتمويل	0	0
19	الإسلامي الأردني	9	0
20	ستاندرد تشارترد كرندليز	1	0
21	العقاري المصري العربي	2	0
22	عودة	2	0
23	لبنان والمهجر	0	0
	المجموع	83	22

المكاتب المفتتحة عام ٢٠٠٦

الرقم	اسم البنك	داخل الأردن			خارج الأردن		
		العدد	اسم الفرع	المدينة	العدد	اسم الفرع	المدينة
1	بنك الاتحاد للادخار و الاستثمار	1	مكتب العقبة		0		
2	البنك الأردني الكويتي	1	مستشفى الأمير حمزة	عمان	0		
3	بنك القاهرة عمان	1	مستشفى الأمير حمزة	عمان	0		
4	البنك العربي	0			1	رام الله / البلد	رام الله
5	بنك عودة	1	مكتب مكة مول	عمان	0		
6	بنك ستاندرد تشارترد	1	ميناء العقبة	العقبة	0		
المجموع		5			1		

توزيع المكاتب على المحافظات لعام ٢٠٠٦

الرقم	اسم البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	البلقاء	العقبة	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق
1	بنك الاتحاد للادخار و الاستثمار	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
2	بنك المال الأردني	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
3	بنك الاستثمار العربي الأردني	2	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0
4	البنك الأردني الكويتي	6	2	0	1	1	1	0	0	0	0	0	1
5	بنك HSBC	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
6	بنك الأردن	11	9	3	0	3	0	0	0	0	0	0	1
7	بنك القاهرة عمان	7	3	1	0	0	0	0	0	1	0	0	0
8	البنك الأهلي	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0
9	بنك الإسكان	0	1	0	1	0	0	0	1	0	0	0	0
10	البنك العربي الإسلامي	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
11	البنك التجاري الأردني	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0
12	الأردني للاستثمار والتمويل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
13	الإسلامي الأردني	4	1	3	0	0	1	0	0	0	0	0	0
14	ستاندرد تشارترد كرندليز	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0
15	العقاري المصري العربي	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
16	عودة	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	38	18	9	3	9	2	0	1	1	0	0	2

أجهزة الصراف الآلي لدى البنوك عام ٢٠٠٦

الرقم	اسم البنك	عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك في نهاية عام ٢٠٠٦	عدد أجهزة الصراف الآلي التي تم إدخالها إلى الخدمة عام ٢٠٠٦
1	بنك الاتحاد للادخار و الاستثمار	14	2
2	بنك المال الأردني	6	0
3	بنك سوسيته - الأردن	14	0
4	بنك الاستثمار العربي الأردني	11	2
5	بنك الكويت الوطني	2	0
6	المؤسسة العربية المصرفية	24	1
7	البنك الأردني الكويتي	57	10
8	بنك HSBC	14	1
10	بنك الأردن	67	8
11	بنك القاهرة عمان	72	11
12	البنك الأهلي	50	2
13	بنك الإسكان	148	5
14	البنك العربي الإسلامي	5	4
15	سيتي بنك	0	0
16	البنك العربي	122	2
17	البنك التجاري الأردني	25	2
18	الأردني للاستثمار والتمويل	3	0
19	الإسلامي الأردني	63	7
20	ستاندرد تشارترد كرندليز	7	0
21	العقاري المصري العربي	8	1
22	عودة	9	2
23	لبنان والمهجر	3	2
	المجموع	724	62

ت. هيكل أسعار الفوائد

١.تطور هيكل أسعار الفوائد على الودائع :

ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع بمختلف أشكالها خلال عام ٢٠٠٦ على النحو التالي:

- ودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل خلال عام ٢٠٠٦ عن مستواه المسجل في عام ٢٠٠٥ بمقدار ١٦١ نقطة أساس ليبلغ ٥,١٣ ٪ .

- ودائع توفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير خلال عام ٢٠٠٦ بمقدار ١٦ نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٥ ليبلغ ٠,٩٩ ٪.

- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب خلال عام ٢٠٠٦ بمقدار ٤٠ نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠٠٥ ليبلغ ٠,٨٧ ٪ .

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها

السنة	تحت الطلب٪	توفير ٪	لأجل ٪
2002	0.910%	1.840%	3.970%
2003	0.500%	0.880%	2.750%
2004	0.380%	0.730%	2.490%
2005	0.470%	0.830%	3.520%
2006	0.870%	0.990%	5.130%

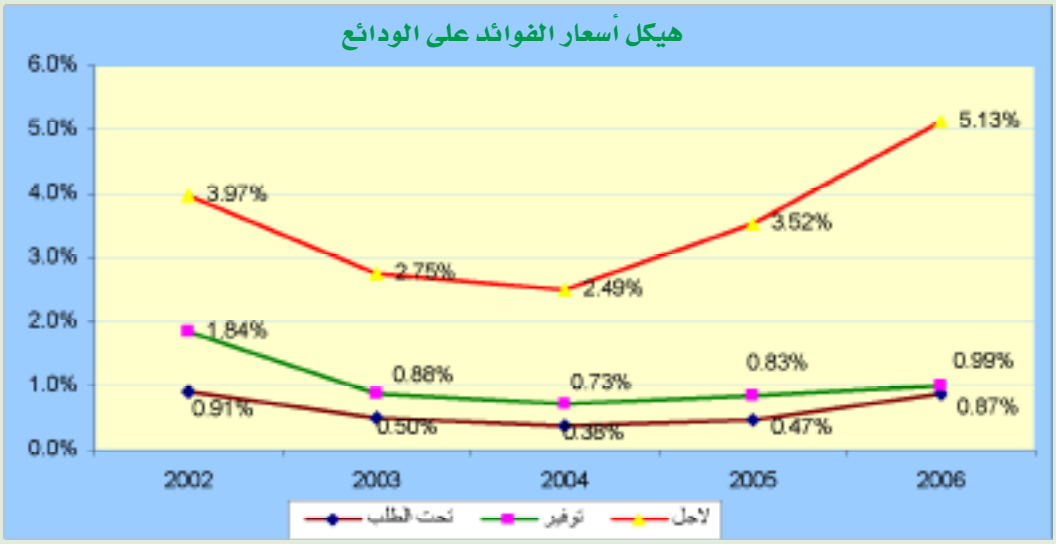

٢. تطور هيكل أسعار الفوائد على التسهيلات :

لمواكبة التطور الحاصل على أسعار الفائدة العالمية ونتيجة عدم عزلة البنوك الأردنية عن الأسواق المالية العالمية شهدت أسعار الفوائد على التسهيلات التغيرات التالية:

- جاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين خلال عام ٢٠٠٦ بمقدار ٣ نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠٠٥ ليبلغ ٩,٢٣٪ .

- قروض وسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف خلال عام ٢٠٠٦ بمقدار ٤٦ نقطة أساس عن مستواه المسجل عام ٢٠٠٥ ليبلغ ٨,٥٦٪ .

- كمبيالات وإسناد مخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والإسناد المخصومة خلال عام ٢٠٠٦ بمقدار ٨٠ نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠٠٥ ليبلغ ٨,٧٢٪.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها

السنة	جاري مدين	قروض وسلف	كمبيالات وإسناد مخصومة
	٪	٪	٪
2002	9.350%	9.850%	10.950%
2003	9.430%	8.920%	10.240%
2004	8.790%	7.590%	8.980%
2005	9.260%	8.100%	7.920%
2006	9.230%	8.560%	8.720%

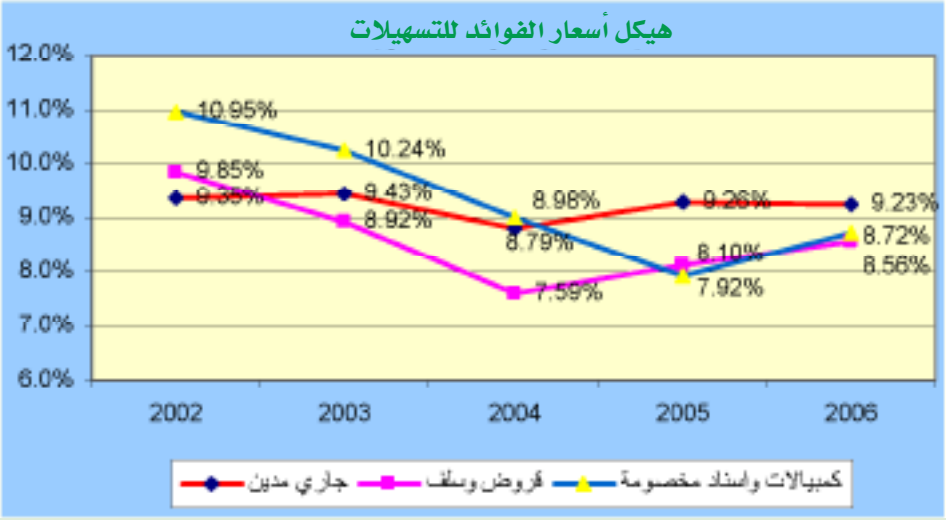

٣. هامش سعر الفائدة :

- في ضوء تطورات أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات، انخفض هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق بين سعر الفائدة على القروض والسلف وسعر الفائدة على الودائع لأجل خلال عام ٢٠٠٦ بمقدار ١١٥ نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٥ ليبلغ ٣,٤٣٪ عام ٢٠٠٦ مقارنة مع ٤,٥٨٪ عام ٢٠٠٥ .

٤. سعر الفائدة لأفضل العملاء:

- بلغ سعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء خلال عام ٢٠٠٦ ما مقداره ٦,٧٥٪ منخفضاً بمقدار ٢٥ نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٥.

٥. تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

قام البنك المركزي خلال عام ٢٠٠٦ برفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية بواقع أربع مرات على كل من عمليات إعادة الخصم واتفاقيات إعادة الشراء، وثلاث مرات على نافذة الإيداع، وذلك بمقدار ٢٥ نقطة أساس في كل مرة وعلى الشكل التالي:

- إعادة الخصم: ارتفع سعر إعادة الخصم ١٠٠ نقطة أساس عام ٢٠٠٦ ليصل إلى ٧,٥٪ مقارنة بـ ٦,٥٪ عام ٢٠٠٥ .

- اتفاقيات إعادة الشراء: ارتفع سعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء لأسبوع ١٠٠ نقطة أساس خلال عام ٢٠٠٦ ليصل إلى ٨,٥٪ مقارنة مع ٧,٥٪ عام ٢٠٠٥ .

- شهادات الإيداع: ارتفع سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل ثلاثة شهور عام ٢٠٠٦ إلى ٦,٧٪ مقارنة مع ٦,٢٪ عام ٢٠٠٥، بالمقابل انخفض سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل ستة شهور عام ٢٠٠٦ إلى ٦,٨٦٢٪ مقارنة مع ٦,٩٥٠٪ عام ٢٠٠٥ ، وحافظ البنك المركزي على سعر الفائدة على شهادات الإيداع لسنة عند ٦,٨٥٪ .

- نافذة الإيداع لليلة واحدة: ارتفع سعر الفائدة على نافذة الإيداع لليلة واحدة ٧٥ نقطة أساس عام ٢٠٠٦ ليصل إلى ٥,٢٥٪ مقارنة مع ٤,٥٪ عام ٢٠٠٥ .

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية

السنة	سعر إعادة الخصم	اتفاقيات إعادة الشراء		شهادات الإيداع			نافذة الإيداع (ليلة واحدة)
		(ليلة)	(أسبوع)	(ثلاثة شهور)	(ستة شهور)	(سنة)	
2002	4.500%		5.500%	3.000%	3.450%		
2003	2.500%		3.500%	2.100%	2.150%		2.000%
2004	3.750%	4.000%	4.750%	2.850%	3.200%		2.250%
2005	6.500%		7.500%	6.200%	6.950%	6.850%	4.500%
2006	7.500%		8.500%	6.700%	6.862%	6.850%	5.250%

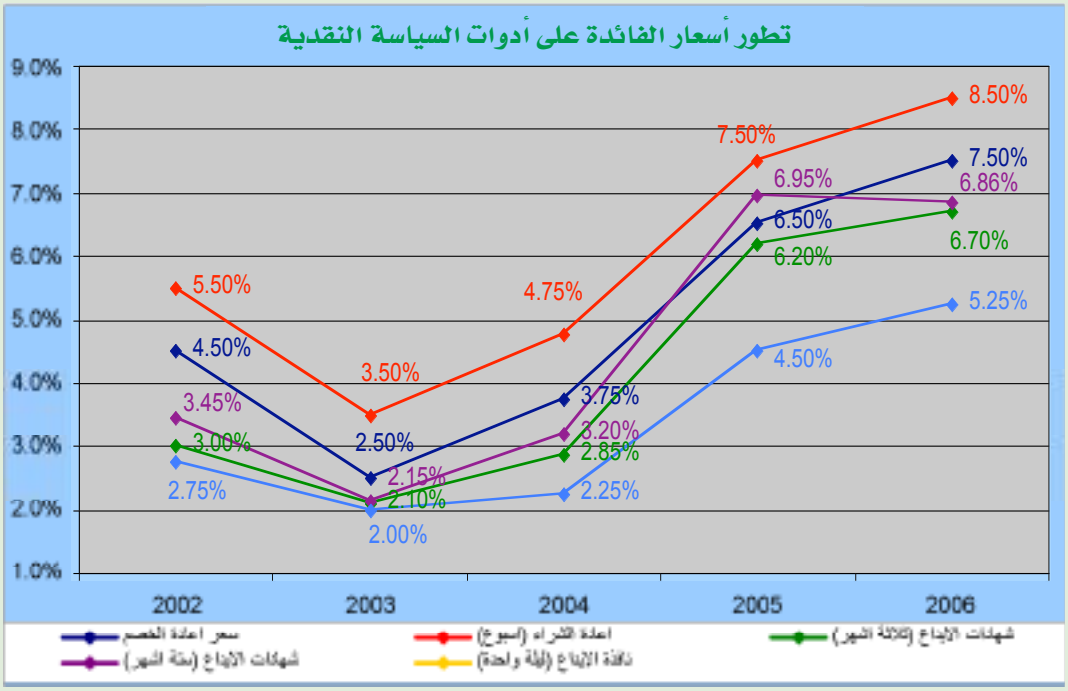

ث - القروض المجمعة

شهد القطاع المصرفي الأردني عام ٢٠٠٦ منح خمسة قروض مصرفية مجمعة مقابل ثلاثة قروض تم منحها عام ٢٠٠٥. وقد شارك في القروض المصرفية المجمعة الممنوحة عام ٢٠٠٦ ثمانية بنوك، عملت على منح ما قيمته ٣٥ مليون دينار و٧٢ مليون دولار.

وقد شارك بنك الإسكان للتجارة والتمويل بثلاثة قروض اثنان منهما بالدينار بلغت حصته ٨ ملايين دينار والآخر بالدولار بلغت حصته ١٠ ملايين دولار ، وشارك كل من بنك الاستثمار العربي الأردني وبنك القاهرة عمان والبنك الأردني للاستثمار والتمويل بقرضين لكل منهما احدهما بالدينار والآخر بالدولار. وشارك بقرض واحد كل من بنك المؤسسة العربية المصرفية والبنك الأهلي الأردني وبنك عودة والبنك التجاري الأردني بقرض واحد منح بالدولار.

القروض المصرفية المجمعة عام ٢٠٠٦

اسم البنك	عدد القروض المشارك بها	حجم المشاركة		النسبة إلى الإجمالي ٪	
		بالمليون دينار	بالمليون دولار	دينار	دولار
بنك الاستثمار العربي الأردني	2	10	10	28.57	13.89
بنك المؤسسة العربية المصرفية	1	-	12	-	16.67
بنك القاهرة عمان	2	15	10	42.86	13.89
البنك الأهلي الأردني	1	-	3	-	4.17
بنك الإسكان للتجارة و التمويل	3	8	10	22.86	13.89
بنك عوده	1	-	5	-	6.94
الأردني للاستثمار والتمويل	2	2	2	5.71	2.78
البنك التجاري الأردني	1	-	20	-	27.78
المجموع	13	35	72	100.00	100.00

ج - الخدمات المصرفية الجديدة

الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها عام ٢٠٠٦

أسم البنك	الخدمات المصرفية الجديدة التي قام البنك بإدخالها عام ٢٠٠٦
بنك المال الأردني	- الخدمات المصرفية عبر الرسائل القصيرة (SMS)
بنك سوسيته جنرال / الأردن	- خدمة الرسائل القصيرة لحاملي بطاقة –ماستر كارد- - قروض المهنيين - قروض شراء الحاسوب - شهادات الإيداع - قروض شراء دراجات نارية
بنك الاستثمار العربي الأردني	- خدمات بطاقات فيزا الائتمانية الدوارة "Revolving Visa Credit Card" - خدمات إرسال الرسائل القصيرة "SMS" للعملاء مستخدمي بطاقات فيزا بأنواعها المختلفة - طلب كشوفات الحسابات خلال الانترنت البنكي "Internet Banking" الخاص بالبنك - تطبيق نظام التحصيل الآمن للشيكات المصرفية بالعملات الأجنبية - ربط معاملات تحويل رواتب العملاء بنظام جوائز و حوافز و شروط ميسرة للتسهيلات المصرفية - تفعيل خدمة "Swift File Act" و الخاصة بتنفيذ عدة تحويلات لصالح أكثر من مستفيد حسابهم لدى نفس البنك المستلم بموجب حوالة واحدة
بنك المؤسسة العربية المصرفية	- خدمة الرسائل القصيرة SMS
البنك الأردني الكويتي	- الرسائل القصيرة من خلال الهاتف الجوال sms pull - إضافة smart ship على بطاقات الفيزا .
بنـــك HSBC	- قروض الأراضي - القروض السكنية لغير الأردنيين - فتح المجال للشركات الصغيرة و المتوسطة للاستفادة من حساب الشركات
مصرف الرافدين	- استحداث آلية لصرف الرواتب المتقاعدين العراقيين.

بنك الأردن	- برنامج قروض السيارات الجديد - القروض العقارية و تشمل: قروض الإسكان، وقروض مالكي البيوت الحاليين، و قروض شراء الأراضي و قروض المغتربين - برنامج الحزم البنكية الذي يتضمن مجموعة من الخدمات المصرفية، بمزايا تنافسية خاصة - طرح منتج البطاقات المدفوعة مسبقا (Ok Card) عبر الخدمات المصرفية الالكترونية - توقيع اتفاقية مع شركة Wanadoo بهدف منح عملاء الشركة المميزين - بطاقات فيزا الائتمانية
بنك القاهرة عمان	- حملة تحويل الرواتب إلى البنك - قرض الإسكان لمدة ٣٠ سنة - قرض الصراف الآلي - القرض الشخصي ٥٠٠٠٠ دينار - بطاقات الفيزا المدفوعة مسبقا - عقود العملات المزدوجة - تحديث برنامج التقسيط الميسر
بنك الإسكان للتجارة و التمويل	- إطلاق خدمة فيزا إلكترون المدفوعة مسبقا (بطاقات السفر ، بطاقات الهدية ، بطاقات تحويل الأموال). - قروض شخصية متخصصة - خدمة تقديم خصومات على البطاقات البلاستيكية بمختلف أنواعها - إضافة خدمة الخصومات على حساب "سيدتي"
البنك العربي الإسلامي الدولي	- خدمة الرسائل القصيرة SMS على الحركات التي تمت على بطاقات الفيزا العادية - منتج السيارات - حساب النماء العقاري - وحدة الخدمات الخاصة بالسيدات - تسديد فواتيرفاست لينك - بطاقة تسوق عبر الانترنت -خدمة فيزا إلكترون
البنك العربي	- فتح أجهزة الصراف الآلي لمشتركي شبكة Jonet المحلية للصراف الآلي - خدمة SMS لحملة البطاقات الائتمانية عند استخدامهم لبطاقاتهم الائتمانية - شهادات المليونير العربي - تمويل مشاريع عقارية قيد الإنشاء
البنك التجاري الأردني	- زيادة مدة سداد قروض الإسكان لتصبح ٣٠ عاما - إطلاق برنامج البطاقات المدفوعة مسبقا - طرح البطاقات الائتمانية بدون فوائد - إطلاق حملات ترويجية مختلفة لحوالات Western Union - طرح برنامج قروض الاكتتابات - برنامج جوائز حسابات التوفير - طرح برنامج التأمين المصرفي بالتعاون مع المجموعة العربية الأردنية للتأمين - إطلاق حساب الجاري تحت الطلب بفائدة - إطلاق خدمة كشف الحساب الالكتروني - تقديم برنامج قروض الإسكان للمستفيدين من مؤسسة الإسكان و التطوير الحضري - إدخال مزايا إضافية على بقية الخدمات
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	- خدمات الحفظ الأمين العالمية لعملاء البنك - الخدمات المصرفية الالكترونية المختلفة (E-Banking,E-Broker,SMS) - برامج استثمارية مركبة - برامج تسهيلات جديدة متعددة (بطاقات الفيزا الدوارة ، قروض النخبة شراء الديون ، قروض المغتربين ، تمويل الأراضي) .

البنك العقاري المصري العربي	- بطاقات الدفع مايسترو Maestro - بطاقات الائتمان الدوارة Master card
بنك عودة	- التأمين البنكي - خدمة الصراف الآلي - خدمة البطاقات الائتمانية - قروض السفر - قروض الكمبيوتر - حسابات الانترنت - القروض الشخصية - القروض السكنية - حسابات سلف
بنك ستاندرد تشارترد	- الحسابات المميزة - حسابات المهنيين .
البنك الاسلامي الاردني	-خدمة الرسائل القصيرة SMS من خلال الهاتف المحمول لإبلاغ المشترك عن شيكاته المعادة والأرصدة. -خدمة الرسائل القصيرة SMS لحملة البطاقات الفيزا الذهبية والفضية . -تطبيق نظام مراقبة الفروع وأجهزة الصراف الآلية عن طريق كاميرات الفيديو. - إصدار بطاقة فيزا إلكترون الذكية VSDC باستخدام تقنية CHIP التي توفر الأمان. - تنفيذ خدمة الاستثمار بالوكالة. - خدمة الاتصال الالكتروني بين دائرة المساهمين وهيئة الأوراق المالية. - قبول البطاقات الذكية على أجهزة الصراف الآلي للبنك.

ح - الموارد البشرية العاملة في البنوك

استمر الارتفاع الملحوظ في حجم القوى البشرية العاملة في الجهاز المصرفي الأردني للعام الثالث على التوالي، بعد الانخفاض المتواصل الذي سجل في السنوات الست السابقة، فقد ارتفع عدد العاملين في البنوك من ١٢١٨٢ موظفا عام ٢٠٠٥ إلى ١٤١٦٥ موظفا عام ٢٠٠٦، أي بزيادة ٩٨٣ موظفا، أو ما نسبته ٧,٥٪. وقد جاء هذا الارتفاع كنتيجة طبيعية لعوامل عدة أهمها:

١. استمرار البنوك في التوسع العمودي عام ٢٠٠٦ من خلال افتتاحها لعشرة فروع جديدة وخمسة مكاتب مصرفية في المملكة، وكذلك إنشاء دوائر جديدة لدى البنوك تطبيقا لمتطلبات تعليمات الرقابة والامتثال.....الخ
٢. الطفرة الاقتصادية التي تشهدها المملكة خاصة في مجال التجارة والبناء وزيادة الحاجة إلى الخدمات المصرفية خلقت طلبا إضافيا على القوى العاملة المصرفية.
٣. التطور السريع الذي تشهده الساحة المصرفية الأردنية خاصة في مجال الخدمات والعمليات المصرفية.

توزيع العاملين حسب الجنس

العام	ذكور	التوزيع النسبي ٪	إناث	التوزيع النسبي ٪	المجموع	نسبة النمو ٪
2004	8715	70.1	3714	29.9	12429	4.3+
2005	9135	69.3	4047	30.7	13182	6.1+
2006	9701	68.5	4464	31.5	14165	7.5+

وفيما يتعلق بتوزيع العاملين في هذا القطاع حسب الجنس فقد ارتفع عدد الذكور من ٩١٣٥ موظفا عام ٢٠٠٥ إلى ٩٧٠١ موظفا عام ٢٠٠٦ أي بزيادة ٥٦٦ موظفا، وعلى الرغم من الارتفاع المطلق في عدد الذكور إلا أن نسبتهم من العدد الكلي للموظفين تراجعت لحساب فئة الإناث من ٦٩,٣ إلى ٦٨,٥٪، وقد واكب ذلك ارتفاع في عدد الإناث العاملات في هذا القطاع من ٤٠٤٧ موظفة إلى ٤٤٦٤ موظفة أي بزيادة ٤١٧ موظفة، وبتن يشكلن في نهاية العام ما نسبته ٣١,٥٪ أي ما يقرب من ثلث العدد الكلي للموظفين.

١. الاستقالات والتعيينات:

عينت البنوك في العام المنصرم ٢٧٦١ موظفا وموظفة مقابل ٢٠٩٤ في العام السابق. فيما بلغ عدد الذين تركوا الخدمة لجميع الأسباب ١٧٧٨ موظفا وموظفة عام ٢٠٠٦ مقابل ١٣٤١ عام ٢٠٠٥. ومن بين المعينين حديثا شكل الذين لديهم خبرة مصرفية سابقة نحو ٣٥,٢٪، فيما بلغت نسبة الذين لم يسبق لهم العمل في الحقل المصرفي ٦٤,٨٪.

وفيما يتعلق بتوزيع المعينين حسب الجنس، فان نسبة الإناث اللواتي انضممن للعمل لدى البنوك بلغت هذا العام ١٩,٦٪ من إجمالي عدد الموظفات، وهذه النسبة تفوق نظيرتها في فئة الذكور والتي بلغت ١٩٪.

أما بالنسبة للاستقالات فقد كانت النسبة بين الذكور أعلى منها بين الإناث حيث بلغت نسبة الذكور المستقيلين ١٣٪ من مجموع الموظفين فيما بلغت نسبة الإناث المستقيلات ١١,٦٪ من مجموع الموظفات في البنوك.

وعليه فقد تميز عام ٢٠٠٦ بارتفاع معدل دوران الموظفين في هذا القطاع بالمقارنة مع العام السابق حيث ارتفع هذا المؤشر من ٢٦,٨٪ إلى ٣١,٧٪.

الاستقالات والتعيينات

العام	الاستقالات	التعيينات	معدل دوران الموظفين ٪
2004	1015	1554	22.0
2005	1341	2094	26.8
2006	1778	2761	32.0

٢. المؤهلات العلمية للموظفين

استمر المستوى العلمي للموظفين في البنوك في التحسن عام ٢٠٠٦، حيث وصلت نسبة العاملين من حملة الشهادات الجامعية (دكتوراه، ماجستير وبكالوريوس) إلى ٥٩,٧٪ من إجمالي عدد الموظفين بالمقارنة مع ٥٥,٧٪ في العام ٢٠٠٥، بالمقابل استمر الهبوط في نسبة العاملين من حملة التوجيهي فباتوا يشكلون في نهاية العام ٩,٥٪ بعد أن وصلت نسبتهم في عام ٢٠٠٥ إلى ١٠,٦٪. وانخفضت نسبة العاملين من حملة الدبلوم المتوسط من ٢٢,٧٪ إلى ٢٠,١٪، أما المستخدمون الذين يقل تحصيلهم العلمي عن الثانوية العامة فقد تراجعت نسبتهم من ١١٪ عام ٢٠٠٥ إلى ١٠,٧٪ عام ٢٠٠٦.

توزيع العاملين حسب المؤهلات العلمية

العام	دكتوراه		ماجستير		بكالوريوس		دبلوم معهد		توجيهي		دون التوجيهي		المجموع
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
2004	17	0.1	657	5.3	5853	47.1	2963	23.9	1520	12.2	1419	11.4	12429
2005	19	0.1	748	5.6	6582	50.0	2992	22.7	1389	10.6	1452	11.0	13182
2006	24	0.2	781	5.5	7654	54.0	2841	20.1	1347	9.5	1518	10.7	14165

٣. التوزيع العمري للموظفين

أن نسبة الموظفين الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة قد ارتفعت من ١٤,٤٪ عام ٢٠٠٥ إلى ١٦,٣٪ عام ٢٠٠٦، وارتفعت نسبة العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ سنة و ٣٩سنة من ٥٤,٨٪ إلى ٥٥,١٪، بالمقابل انخفضت نسبة العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٠ سنة و ٥٩ سنة من ٢٩,٩٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٢٧,٩٪ عام ٢٠٠٦، أما الموظفون الذين تجاوزت أعمارهم ٦٠ عاما ولا يزالون على رأس عملهم فقد انخفض عددهم من ١١٦ موظفا إلى ٩٩ موظفا ولم تتعد نسبتهم ٠,٧٪ من إجمالي عدد العاملين.

توزيع العاملين حسب الأعمار

العام	اقل من ٢٥ سنة		٢٥ - ٣٩ سنة		٤٠ - ٥٩ سنة		أكثر من ٦٠ سنة		المجموع
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
2004	1732	13.9	7018	56.5	3584	28.8	95	0.8	12429
2005	1897	14.4	7231	54.8	3938	29.9	116	0.9	13182
2006	2305	16.3	7812	55.1	3949	27.9	99	0.7	14165

٤. الوضع الاجتماعي للعاملين

لا زالت نسبة العاملين العازبين في ارتفاع مستمر حيث وصلت في عام ٢٠٠٦ إلى ٤٥٪ من إجمالي عدد الموظفين في البنوك مقابل ٣٦,١٪ عام ٢٠٠٥، بالمقابل انخفضت نسبة العاملين المتزوجين من ٦٣,٩٪ إلى ٥٥٪ عام ٢٠٠٦ .

توزيع العاملين حسب الوضع الاجتماعي

العام	عازبون		متزوجون		المجموع
	العدد	٪	العدد	٪	
2004	4135	33.3	8294	66.7	12429
2005	4757	36.1	8425	63.9	13182
2006	6376	45.0	7789	55.0	14165

٥. التركز الجغرافي للعاملين في الجهاز المصرفي

توظف البنوك الأعضاء في الجمعية ١٢٢٠٩ موظفين وموظفات في محافظة العاصمة أي ما نسبته ٨٦,٢٪ من مجموع العاملين فيها، بينما استأثرت محافظة اربد بنسبة ٤,٥٪ من مجموع موظفي البنوك ومحافظة الزرقاء بنسبة ٣٪ ومحافظة العقبة بنسبة ١,٥٪ ومحافظة البلقاء بنسبة ١,٢٪، أما باقي محافظات المملكة فلا تتجاوز النسبة في كل منها ١٪.

التركز الجغرافي للعاملين في الجهاز المصرفي

المحافظة	ذكور	إناث	المجموع	الأهمية النسبية ٪
محافظة العاصمة	8259	3950	12209	86.2
محافظة اربد	468	171	639	4.5
محافظة الزرقاء	330	102	432	3.0
محافظة العقبة	148	61	209	1.5
محافظة البلقاء	111	58	169	1.2
محافظة الكرك	86	41	127	0.9
محافظة المفرق	76	18	94	0.7
محافظة مادبا	56	24	80	0.6
محافظة جرش	63	12	75	0.5
محافظة معان	53	12	65	0.5
محافظة الطفيلة	27	7	34	0.2
محافظة عجلون	24	8	32	0.2
المجموع	9701	4464	14165	100.0

العاملون في البنوك عام ٢٠٠٦

	اسم البنك	العدد
1	البنك العربي	2856
2	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1701
3	البنك الإسلامي الأردني	1498
4	البنك الأهلي الأردني	1266
5	بنك الأردن	1210
6	بنك القاهرة عمان	1182
7	البنك الأردني الكويتي	726
8	البنك التجاري الأردني	442
9	بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	377
10	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	349
11	بنك الاستثمار العربي الأردني	347
12	بنك HSBC	344
13	بنك المال الأردني	290
14	البنك العربي الإسلامي الدولي	286
15	بنك ستاندرد تشارترد	265
16	البنك العقاري المصري العربي	238
17	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	234
18	سوسيته جنرال الأردن	214
19	بنك عودة	129
20	بنك لبنان والمهجر	80
21	سيتي بنك	68
22	بنك الكويت الوطني	32
23	مصرف الرافدين	31
	المجموع	14165

معدل الموجودات لكل موظف عام ٢٠٠٦

	اسم البنك	ألف دينار لكل موظف
1	بنك الكويت الوطني	7180.6
2	سيتي بنك	3357.1
3	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	2871.3
4	بنك المال الأردني	2852.0
5	مصرف الرافدين	2710.6
6	البنك العربي الإسلامي الدولي	2690.1
7	بنك الاتحاد للادخار و الاستثمار	2514.8
8	بنك عودة	2503.9
9	البنك الأردني الكويتي	2133.9
10	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2105.1
11	البنك العربي	1935.5
12	بنك ستاندرد تشارترد	1826.0
13	بنك لبنان والمهجر	1781.9
14	بنك HSBC	1706.6
15	بنك الاستثمار العربي الأردني	1317.2
16	بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	1313.2
17	البنك التجاري الأردني	1144.1
18	البنك العقاري المصري العربي	1132.6
19	البنك الأهلي الأردني	1079.0
20	بنك الأردن	1020.8
21	البنك الإسلامي الأردني	976.4
22	بنك القاهرة عمان	818.9
23	بنك سوسيته – الأردن	760.7

صافي الربح قبل الضريبة لكل موظف عام ٢٠٠٦

	اسم البنك	ألف دينار لكل موظف
1	بنك الكويت الوطني	174.9
2	بنك المال الأردني	84.6
3	سيتي بنك	73.5
4	بنك ستاندرد تشارترد	71.8
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	69.6
6	البنك الأردني الكويتي	67.3
7	بنك HSBC	58.4
8	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	50.1
9	بنك الاتحاد للادخار و الاستثمار	48.5
10	مصرف الرافدين	44.5
11	البنك العربي الإسلامي الدولي	44.0
12	البنك العربي	32.5
13	بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	29.1
14	بنك الأردن	27.4
15	بنك لبنان والمهجر	26.4
16	بنك الاستثمار العربي الأردني	22.5
17	بنك سوسيته - الأردن	22.2
18	بنك القاهرة عمان	21.4
19	البنك التجاري الأردني	20.8
20	البنك الأهلي الأردني	19.3
21	بنك عودة	16.3
22	البنك الإسلامي الأردني	15.6
23	البنك العقاري المصري العربي	0.7

خ - أداء البنوك المدرجة في البورصة

بلغ عدد البنوك العاملة في المملكة والمدرجة في بورصة عمان ١٤ بنكاً لعام ٢٠٠٦، وشهدت أسهم تلك البنوك التطورات التالية عام ٢٠٠٦:

- الرقم القياسي لأسعار الأسهم: شهد الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال عام ٢٠٠٦ انخفاضاً قدره ٦١٨٧,٣ نقطه (٣٦,٦٪) ليبلغ ١٠٧٠٤,٧ نقطه عام ٢٠٠٦ مقارنة مع ١٦٨٩٢,٠ نقطه عام ٢٠٠٥.

- القيمة السوقية للأسهم: انخفضت القيمة السوقية لأسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان من ٦ مليار دينار عام ٢٠٠٥ (لتشكل ما نسبته ٣٥,٨ ٪ من القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في البورصة) إلى ٢,٨ مليار دينار عام ٢٠٠٦ (لتشكل ما نسبته ٢٠,١٩ ٪ من القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في البورصة).

قيمة الأسهم المتداولة للبنوك المدرجة في البورصة

السنة	الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية		قيمة الأسهم المتداولة (مليون دينار)		
	البنوك	العام	البنوك	العام	٪
2002	2556.6	1700.2	349.78	946.70	36.95
2003	4433.6	2614.5	524.84	1.843.04	28.48
2004	7230.9	4245.5	1.693.00	3.793.25	44.63
2005	16892.0	8191.5	6.043.41	16.871.05	35.82
2006	10704.7	5518.1	2.867.83	14.205.00	20.19

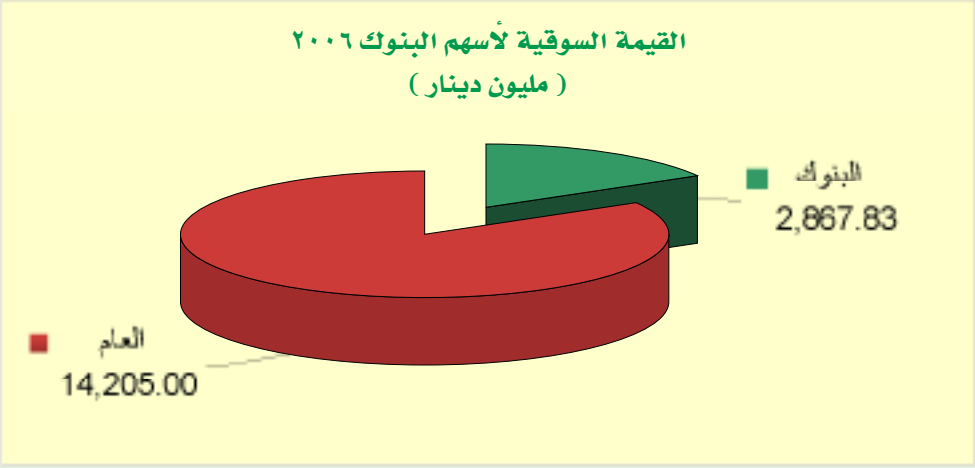

- صافي استثمار غير الأردنيين: نتيجة انفتاح القطاع المصرفي الأردني على الخارج ارتفعت مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة في البورصة من ٥٤,٧ ٪ عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٥٥٪ عام ٢٠٠٦.

مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك (٢٠٠٢-٢٠٠٦)

السنة	القيمة السوقية لأسهم البنوك (مليون دينار)	ملكية غير الأردنيين (مليون دينار)	نسبة مساهمة غير الأردنيين ٪
2002	349.78	175.59	50.20
2003	524.84	261.37	49.80
2004	1.693.00	866.82	51.20
2005	6.043.41	3.305.75	54.70
2006	2.867.83	1.575.87	54.95

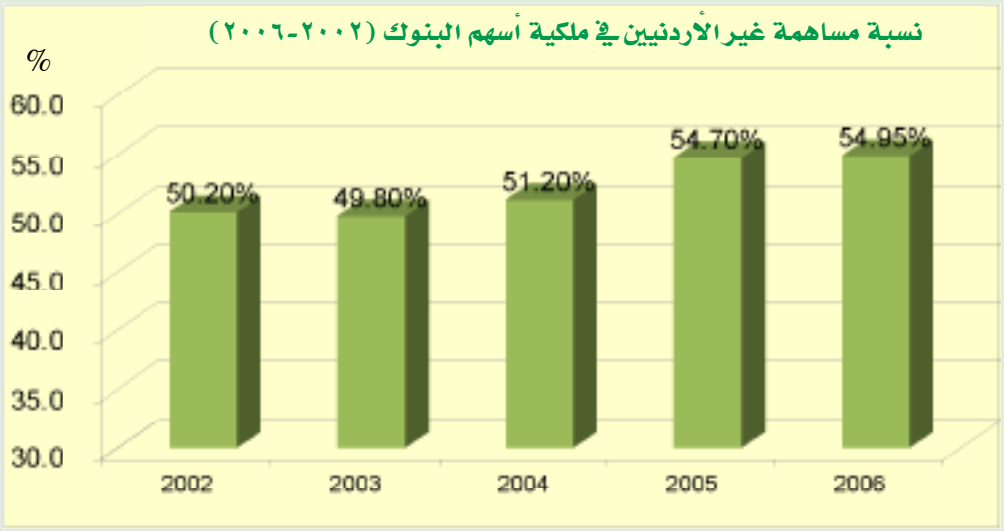

د - تصنيف البنوك

حققت البنوك نتائج جيدة على صعيد التصنيفات الائتمانية التي درجت على منحها مؤسسات تصنيف عالمية متخصصة وذات خبرة ومصداقية عالية ، مثل مؤسسة "موديز " و"ستاندرد اند بورز" و"دفيتش" و"يورو موني " وغيرها من المؤسسات الدولية ، حيث ارتقى عدد من البنوك الأردنية إلى درجات رفيعة جدا وبعض البنوك تصدرت قائمة البنوك والمؤسسات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام .

ان حصول البنوك على تصنيفات جيدة لا يعكس فقط ارتقاء في المؤشرات الائتمانية والمالية وارتقاء في الخدمات والمنتجات والجودة وارتفاعها إلى أعلى المعايير المعتمدة في عالم الصناعة المصرفية والمالية الدولية، إنما يؤكد الدور الذي تقوم به الإدارات العليا للبنوك وكافة كوادرها والجهود التي تبذلها من اجل وضع الخطط والاستراتيجيات الضرورية لوصول بنوكها إلى مستويات عالية ومتقدمة جدا على كافة الأصعدة وحتى تمكنها من الحصول على أفضل التصنيفات الائتمانية من أكثر المؤسسات الدولية عراقة وخبرة.ولا شك ان تلك التصنيفات الائتمانية الرفيعة هي شهادة على سلامة توجهات الإدارات العليا التي نجحت في تحقيق أهدافها إضافة إلى سلامة ودقة الإجراءات والعمليات المصرفية وفق أعلى المواصفات والمعايير العالمية .

تصنيف البنوك حسب مؤسسة Capital Intelligence Rating

اسم البنـــك	Financial	Support	Outlook	Since
البنك العربي	-A	3	Stable	٢٠٠٥/١٢
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	-A	3	Stable	٢٠٠٦/١٠
البنك الأردني الكويتي	+BBB	3	Stable	٢٠٠٦/١١
بنك المال الأردني	BBB	3	Stable	٢٠٠٦/١٠
بنك الاستثمار العربي الأردني	BBB	3	Stable	٢٠٠٦/١٠
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	-BBB	2	Stable	٢٠٠٥/٨
البنك الإسلامي الأردني	-BBB	3	Stable	٢٠٠٦/١٠
بنك القاهرة عمان	+BB	3	Stable	٢٠٠٥/١٠
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	BB	3	Stable	٢٠٠٥/٢
بنك الأردن	BB	3	Stable	٢٠٠٤/١٠
البنك الأهلي الأردني	BB	3	Stable	٢٠٠٧/١

تصنيف البنوك حسب مؤسسة FITCH RATING

	Outlook	Foreign Currency		Individual	Support	Senior Debt	Short Term
		(LT)	(ST)				
البنك العربي	STABLE	A-	F2	B			
بنك الأردن	STABLE	BB-	B	C/D	3		
بنك عودة		B-	B				
بنك HSBC	POSITIVE	AA-	F1+	B	1		
بنك لبنان والمهجر		A+					
سيتي بنك						AA+	
بنك ستاندرد تشارترد	STABLE					A+	F1

تصنيف البنوك حسب مؤسسة MOODYS RATING

	Outlook	Bank Deposits		Senior Unsecured	Subordinated	JR Subordinated	Bank Financial	Short Term
		LT	ST	Debt	Debt	Debt	Strength	
البنك العربي	STA(m)	A3	P-2				C+	NP
بنك الاسكان للتجارة والتمويل		Ba3	P-2				D+	
بنك لبنان والمهجر		B2/NP					D+	
بنك القاهرة عمان	NEGATIVE	Ba3/NP					E+	
بنك الكويت الوطني	STABLE	Aa3						
بنك عودة		B3						NP
بنك HSBC	STABLE	Aa3					C+	
سيتي بنك				Aa1				
بنك ستاندر تشارترد	STABLE	A2		A2	A3	A3	C	P-1

تصنيف البنوك حسب مؤسسة STANDARD & POOR RATING

	Outlook	Foreign issuer credit		Local issuer credit	Counter Party		Senior Debt
		LT	ST	LT	ST	Credit	
البنك العربي	STABLE	BBB	A-3	BBB			
بنك لبنان والمهجر		A					
بنك عودة		B-	C				
سيتي بنك							AA-
بنك ستاندرد تشارترد	STABLE	A+	A-1	A+	A-1		

ذ - تقاص الشيكات

شهد العام ٢٠٠٦ ارتفاعاً في حجم الشيكات المتداولة في غرف المقاصة من حيث العدد والقيمة، فقد زاد عدد الشيكات المتداولة من حوالي ٩,٥٨٨ مليون شيك عام ٢٠٠٥ إلى ١٠,٩٣١ مليون شيك عام ٢٠٠٦ أو ما نسبته ١٤٪، وارتفعت قيمتها من ما يقارب ٢٢,٧ مليار دينار إلى ٢٦,٥ مليار دينار أو ما نسبته ١٦,٧٪.

أما بخصوص الشيكات المعادة فقد ارتفع حجمها من حيث القيمة والعدد فبلغ عددها في عام ٢٠٠٦ نحو ٤٢٩ ألف شيك مقابل ٣٨٦ ألف شيك في عام ٢٠٠٥، بارتفاع نسبته ١١,٢٪ وقد واكب ذلك ارتفاعا في إجمالي قيمتها من ٦٢٦,٨ مليون دينار عام ٢٠٠٥ إلى ٧٩٧,١ مليون دينار عام ٢٠٠٦ أو ما نسبته ٢٧,٢٪.

وقد واصلت نسبة الشيكات المعادة إلى المتداولة انخفاضها لتصل نسبتها في نهاية ٢٠٠٦ الى٣,٩٪ من حيث العدد مقابل ٤٪ عام ٢٠٠٥. بيد أن النسبة من حيث القيمة ارتفعت من ٢,٨٪ إلى ٣٪، ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن عدد الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد قد شكل في العام ٢٠٠٦ حوالي ٢,٢٪ من إجمالي عدد الشيكات المعادة، فيما شكلت قيمتها ما نسبته ١,٤٪ من إجمالي قيمة الشيكات المعادة.

الشيكات المتداولة والمرتجعة من خلال مكاتب المقاصة

المبالغ بالألف دينار

البيان	2005	2006	نسبة التغير ٪
الشيكات المتداولة			
العدد	9.588.873	10.931.886	14.0
القيمة	22.732.335	26.527.435	16.7
معدل الشيك الواحد	2.371	2.427	2.4
الشيكات المعادة			
العدد	386.379	429.467	11.2
القيمة	626.778	797.147	27.2
معدل الشيك الواحد	1.622	1.856	14.4
الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد			
العدد	209.379	240.735	15.0
القيمة	297.242	380.677	28.1
معدل الشيك الواحد	1.420	1.581	11.4
نسبة الشيكات المعادة إلى المتداولة ٪			
العدد	4.0	3.9	
القيمة	2.8	3.0	
نسبة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد إلى المتداولة ٪			
العدد	2.2	2.2	
القيمة	1.3	1.4	

ر - نظام أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر)

تم اعتماد مؤشر مرجعي محلي لأسعار الإقراض بين البنوك بالدينار الأردني للآجال القصيرة ليشكل نقلة نوعية وخطوة مهمة جداً لتطوير السوق النقدي بالدينار الأردني ، وقد أضاف المؤشر ميزة أخرى للعديد من المزايا الايجابية التي يتصف بها السوق المالي في الأردن ، وجسد مرحلة جديدة من التعاون والتنسيق في إطار مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني ، وقد جاء استحداث هذا المؤشر منذ تشرين الثاني ٢٠٠٥ نتيجة التعاون المشترك بين الجمعية وكافة البنوك في المملكة وبمباركة ودعم وتعاون من البنك المركزي الأردني.

ويبين الجدول التالي التطور الشهري الذي حصل على معدلات أسعار فائدة الإقراض بين البنوك خلال عام ٢٠٠٦ ولكافة الاستحقاقات (ليلة واحدة، أسبوع، شهر، ثلاثة أشهر، ستة أشهر، سنة) ، ويتضح من الجدول ارتفاع معدل سعر فائدة الإقراض بين البنوك خلال شهر آب من عام ٢٠٠٦ ولكافة الاستحقاقات ، ويتضح ذلك من خلال الرسم البياني أدناه .

أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر) لعام ٢٠٠٦

MONTH	O/N	ONE WEEK	ONE MONTH	THREE MONTHS	SIX MONTHS	ONE YEAR
1/2006	4.646	5.099	5.962	6.639	7.424	7.786
2/2006	5.086	5.342	6.026	6.658	7.304	7.720
3/2006	4.989	5.376	6.054	6.675	7.281	7.691
4/2006	5.149	5.512	6.237	6.708	7.311	7.728
5/2006	5.620	5.871	6.349	6.785	7.370	7.784
6/2006	5.905	6.142	6.436	6.839	7.394	7.812
7/2006	5.942	6.296	6.505	6.911	7.445	7.842
8/2006	6.185	6.423	6.660	6.943	7.446	7.847
9/2006	5.651	6.143	6.598	6.918	7.411	7.824
10/2006	5.839	6.098	6.543	6.900	7.349	7.784
11/2006	6.006	6.274	6.591	6.900	7.333	7.780
12/2006	5.608	6.041	6.502	6.899	7.303	7.760
AVERAGE	5.552	5.885	6.372	6.814	7.364	7.780
MAX	6.185	6.423	6.660	6.943	7.446	7.847
MIN	4.646	5.099	5.962	6.639	7.281	7.691

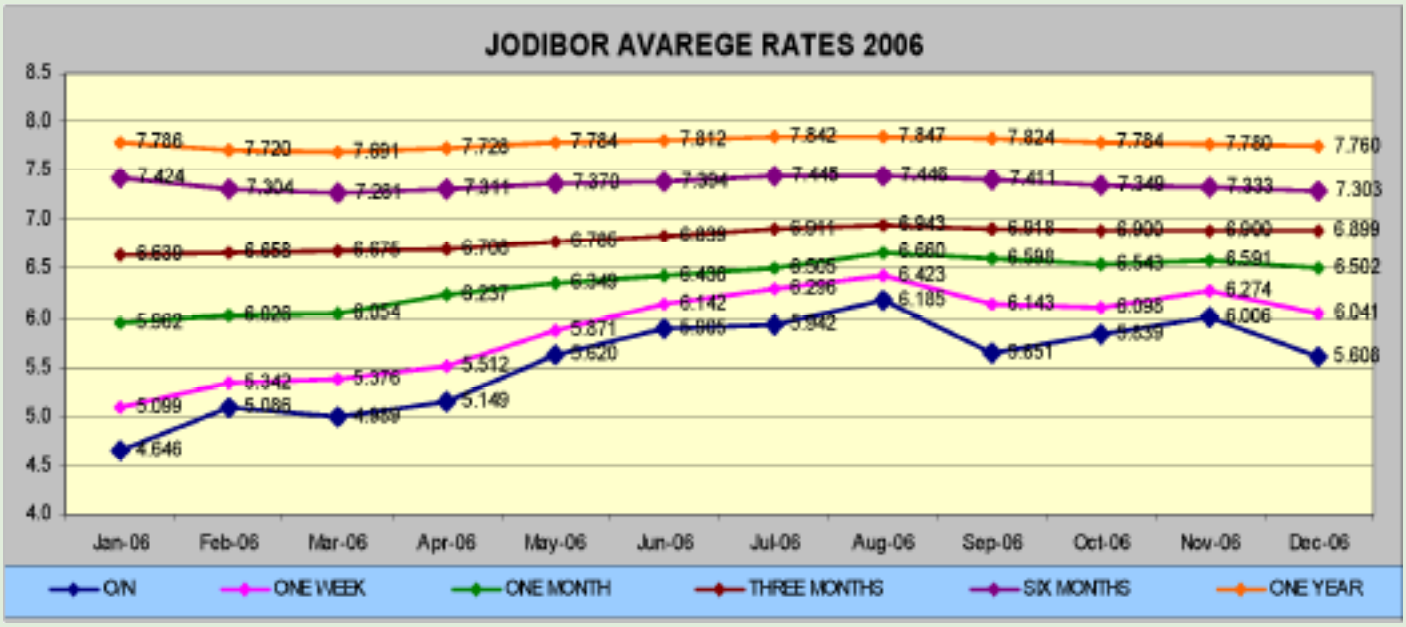

ثالثاً: نشاطات الجمعية خلال عام ٢٠٠٦

أ - قضايا مصرفية مقدمة من البنوك الأعضاء

١. رسوم طوابع واردات على سندات رهن الأسهم التي تنظم لضمان التسهيلات

نظراً لقيام وزارة المالية باستيفاء رسوم طوابع واردات على سندات رهن الأسهم التي تنظم لضمان التسهيلات التي تمنح للعملاء من قبل البنوك بواقع (٣ بالألف) من القيمة السوقية لهذه الأسهم ، فقد خاطبت الجمعية وزير المالية بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٦ وتمنت عليه إعادة النظر في هذا التوجه الذي يؤدي إلى استيفاء رسم الطوابع على المعاملة الواحدة لأكثر من مرة ، كما تم توضيح وتبيان الأمور التالية :

- ان عقود التسهيلات التي تنظم بين البنوك والعملاء تخضع لرسوم طوابع الواردات بواقع (٣ بالألف) من قيمة الدين.
- ان استيفاء مثل هذا الرسم على سندات رهن الأسهم التابعة لعقود التسهيلات الائتمانية التي تخضع لرسوم الطوابع يعتبر ازدواجية لم يقصدها المشرع، حيث أن سندات رهن الأسهم التي تنظم لضمان التسهيلات تكون تابعة لعقد التسهيلات ولا تعتبر بمثابة معاملة ثانية تستوجب استيفاء طوابع عليها.
- ان استيفاء الرسوم على سندات رهن الأسهم التابعة لعقود التسهيلات سيشكل عبئاً إضافيا على المقترضين وسينعكس سلباً على العمل المصرفي في الأردن وكلفته.

٢. الأسهم المرهونة لدى البنوك ضمانا للتسهيلات.

مع بدء بورصة عمان بتطبيق الآلية الجديدة لتحديد أسعار أسهم الشركات التي ترفع رساميلها عن طريق الاكتتاب الخاص بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٢٤ ، حيث تقوم البورصة باحتساب سعر افتتاحي جديد باعتماد سعر إغلاق سهم الشركة في اليوم العاشر من قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية بالإضافة إلى نسبة الزيادة في رأس المال، مما أدى إلى انخفاض مفاجئ بأسعار الأسهم المرهونة للبنوك والتي تكون ضامنة لتسهيلات ممنوحة لعملائها، سيما وان الأسهم والتي يقوم العملاء بالاكتتاب الخاص بها لا تكون مغطاة بالرهن القائم على الأسهم أو الناتجة عن تجزئة الأسهم.

وقد طلب عدد من البنوك الأعضاء من الجمعية مخاطبة هيئة الأوراق المالية للوصول إلى آلية مناسبة لحفظ حقوق البنوك بالأسهم التي يتم الاكتتاب بها اكتتابا خاصا واعتبارها مرهونة حكما لصالح البنوك ، علما بأنه قد سبق لهم مخاطبة هيئة الأوراق المالية وكان ردها بعدم جواز اعتبار أسهم الاكتتاب الخاص مرهونة حكما لصالح البنوك وانه لا يجوز رهن أسهم الاكتتاب الخاص إلا باتفاق مسبق بين الطرفين (الراهن والمرتهن).

وقد ناقشت اللجنة القانونية بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٢ هذا الموضوع وارتأت انه من الناحية التشريعية فان أسهم الاكتتاب الخاص لا تعتبر مرهونة لصالح البنك، فالأمر يحتاج إلى تعديل تشريعي في ظل عدم وجود أي نصوص تشريعية نافذة لمواجهة هذه الحالة . أما من حيث اثر الاكتتاب الخاص على تدني قيمة الأسهم المرهونة فانه يمكن للبنوك تطبيق شروط العقد بطلب زيادة الضمانات أو اعتبار الدين مستحقا.

٣. الكفالات المصرفية أو خطابات الضمان الملغاة

بحثت اللجنة القانونية في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٦ موضوع قيام الجهات الحكومية المستفيدة من الكفالات أو خطابات الضمان التي تصدرها البنوك بإعادة أصل الكفالة أو سند خطاب الضمان كما هو أو مؤشرا عليه بالإلغاء دون أن ترفقه بكتاب خطي تطلب فيه الإلغاء، وذلك خلافاً لطلب وزير المالية بتاريخ ١٩٩٨/٨/٨ التعميم على كافة البنوك التجارية " بعدم إعادة أي كفالة أو إلغائها قبل تاريخ انتهائها إلا بموجب طلب خطي من الدائرة صاحبة العلاقة" ، وكذلك خلافاً للكتاب الصادر عن دار رئاسة الوزراء تاريخ ٢٠٠٣/٧/١٣ بخصوص دراسة الإشكالات التي تواجه البنوك في تعاملها مع الجهات

الحكومية في مجالي حوالات الحق و الكفالات المصرفية ، إضافة إلى مذكرة البنك المركزي الصادرة رقم ٩٩/٣٧ تاريخ ١٩٩٩/٢/١٨ والتي طلب فيها من البنوك عدم إلغاء أي كفالة (قبل انتهاء مدتها) لمجرد تقديم أصلها إلى البنك ، معتبراً أن هذا الإجراء ليس له سند قانوني ،إلا إذا، كان الأصل مقدما من قبل المستفيد وبكتاب خطي يطلب إلغاءها ويعفى البنك من دفع قيمتها .

قامت الجمعية وبناء على توصية اللجنة القانونية بمخاطبة البنك المركزي بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٣ والتمني عليه مخاطبة الجهات المعنية والطلب منها مساعدة البنوك في تطبيق جميع التعليمات والتعاميم الصادرة من جميع الجهات بهذه الخصوص.

وقد رد البنك المركزي بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٠ بأنه سبق له بمخاطبة دار رئاسة الوزراء بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٣١ وعرض الإشكالات التي تواجه البنوك في تعاملها مع الجهات الحكومية في مجالي حوالات الحق والكفالات المصرفية مع التمني عليها بمخاطبة مختلف الوزارات والدوائر الحكومية بضرورة إرفاق كتاب الإلغاء لكل أصل أو سند تعيده للمكفول أو للبنك وذلك للحفاظ على حقوق جميع الأطراف.

٤. الدعاوى التي يقيمها العملاء بعد فترة من بيع عقاراتهم بالمزاد للطعن بالإجراءات ومحاولة استعادة تلك العقارات.

بحثت اللجنة القانونية في الجمعية بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٦، موضوع الدعاوى التي يقيمها العملاء بعد فترة من بيع عقاراتهم بالمزاد للطعن بالإجراءات ومحاولة استعادة تلك العقارات، بعد أن كثرت مثل هذه الدعاوى التي تحرم البنوك من التصرف بالعقارات عن طريق بيعها، نتيجة للخلل التشريعي القائم في القانون المدني والذي يعطي الحق لمالكي العقارات بالطعن بإجراءات التنفيذ خلال خمسة عشر عاما من تاريخ تسجيل العقار باسم البنك أو المزاود الأخير، وقد أخذت اللجنة علما بأنه قد سبق للبنك الأردني الكويتي الكتابة إلى وزير المالية بهذا الخصوص، وكان رد وزارة المالية بأن هناك فريق عمل مشكل لدراسة تعديل قانون وضع الأموال غير المنقولة تأمينا للدين، وان كتاب البنك سيتم ضمه إلى أوراق فريق العمل.

وتنفيذا لتوصية اللجنة القانونية أصدرت الجمعية كتاباً إلى وزير المالية بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٣١ مرفقة به مشروعاً معدلاً لقانون وضع الأموال غير المنقولة تأمينا للدين رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٣ مع التمني على القائمين على تعديل القانون اخذ هذا المشروع بنظر الاعتبار عند إعداد المشروع بصيغته النهائية وتمنت إشراك مندوب عن الجمعية في فريق العمل المشكل لهذه الغاية نظرا لأهميته وتأثيره المباشر على البنوك.

٥. تحويل رواتب الموظفين ضمانا للقروض الاستهلاكية الممنوحة لهم

طلب البنك الأردني الكويتي من الجمعية دراسة موضوع المشاكل المتعلقة بتحويل رواتب الموظفين ضمانا للقروض الاستهلاكية الممنوحة لهم، وقد ناقشت اللجنة القانونية في الجمعية هذا الموضوع بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٩ وارتأت انه لا يوجد في التشريعات أي حماية للبنوك في هذا الصدد والموضوع يتعلق بقرارات البنوك الائتمانية ويمكن أن يحل بعدم الاعتماد على الراتب كضمانة للقرض.

٦. قانون الأوراق المالية

تداولت اللجنة القانونية بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٩ موضوع التعديلات المطلوبة على قانون الأوراق المالية، واقترحت تحويله إلى الجهات الفنية في البنوك لدراسته.

٧. قيام البنوك بأعمال وكيل التأمين من ضمن الأنشطة المالية التي يوافق عليها البنك المركزي .

تم عقد اجتماع في مقر الجمعية بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٠ ضم عددا من المدراء الماليين في البنوك الأعضاء لاعتبار قيام البنوك بإعمال وكيل التأمين من ضمن الأنشطة المصرفية ، وأصدرت الجمعية كتابا إلى البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٨ حول هذا الموضوع ، وجاءت استجابة البنك المركزي لطلب الجمعية بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٢ مؤكدا على ان قيام البنوك بممارسة أعمال وكيل التأمين هي من ضمن الأنشطة المالية التي يوافق عليها البنك المركزي استنادا إلى أحكام المادة (١٣/أ/٣٧) من

قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته وقد أشار البنك المركزي في كتابه إلى انه قد سبق له وان اصدر تعميما للبنوك كافة لإعلامهم بتعليمات " ترخيص وكيل التأمين وتنظيم أعماله ومسؤولياته " الصادرة عن هيئة التامين، حيث أن مزاولة هذا النشاط يخضع لترخيص هيئة التأمين مع ضرورة اخذ موافقة البنك المركزي المسبقة على ذلك، وقد قامت الجمعية بتعميم رد البنك المركزي على جميع أعضاء الجمعية.

٨. إتلاف الأوراق التي يتم أرشفتها الكترونيا

استناداً إلى نص المادة (٩٢) من قانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ التي أجازت للبنوك القيام بالاحتفاظ للمدة المقررة في القانون بصور مصغرة (ميكروفيلم أو غيره من أجهزة التقنية الحديثة) بدلا من أصل المستندات والأوراق المتصلة بأعمالها المالية وبحيث تكون لهذه الصور حجة الأصل في الإثبات، قامت البنوك بإعداد نظام أرشفة ضوئية متكامل، إلا أن البنوك ونتيجة عدم استقرار التعامل لدى المحاكم بالمستندات المؤرشفة الكترونياً، لاحظت أن هذه المحاكم لم تتمكن من تفعيل ذلك النظام ولم يتم التعامل بالصور المصغرة (الميكروفيلم) كوسائل إثبات في دعاوى المطالبات المالية .

وقد طلب البنك المركزي الأردني من الجمعية بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٥ العمل على تشكيل لجنة قانونية للقيام بدراسة موضوع إتلاف الأوراق التي تتم أرشفتها الكترونيا من كافة الجوانب للخروج بالحلول المناسبة. وقد بحثت اللجنة القانونية هذا الموضوع وارتأت انه بحاجة إلى تعديل تشريعي وقررت تكليف احد أعضائها بإعداد دراسة حوله.

٩. رفض البنوك منح تسهيلات ائتمانية للعملاء الذين تعاد لهم شيكات لأسباب قهرية

طلب البنك التجاري الأردني من الجمعية دراسة موضوع رفض البنوك منح تسهيلات ائتمانية للعملاء الذين تعاد لهم شيكات لأسباب قهرية على الرغم من أن تعليمات الشيكات المعادة تنص على عدم منح العميل دفتر شيكات ولا تنص على عدم منحه تسهيلات، وقد ناقشت اللجنة القانونية بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٢ هذا الموضوع وارتأت انه من ناحية قانونية لا يوجد مانع من تقديم تسهيلات لهؤلاء العملاء شريطة عدم منحهم دفاتر شيكات والأمر يتعلق بالسياسات الإدارية للبنوك.

١٠. قانون إيجار الأموال غير المنقولة وبيعها لغير الأردنيين والأشخاص المعنويين

ناقشت اللجنة القانونية قانون إيجار الأموال غير المنقولة وبيعها لغير الأردنيين والأشخاص المعنويين رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٦ وتأثيره على البنوك، وقد ارتأت اللجنة أن هذا القانون لم يشتمل على التعديل المقترح من قبل الجمعية على المادة (١/١٤) من القانون . وعليه فقد قررت اللجنة تكليف احد أعضائها بإعداد ورقة تبين سلبيات هذا القانون تجاه البنوك والعمل المصرفي ليتم مناقشتها.

ب - مواضيع تتعلق بالبنك المركزي

١. شروط الإصدارات الأولية لكل من شهادات الإيداع واذونات وسندات الخزينة

بهدف تطوير التعامل بأدوات السوق النقدي وأدوات الدين العام وتحديث الشروط التي تحكم التعامل بتلك الأدوات ، اعد البنك المركزي نسخة من شروط الإصدارات الأولية لكل من شهادات الإيداع واذونات وسندات الخزينة، وطلب من الجمعية بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٢ تعميمها على أعضائها لدراستها وإبداء أية ملاحظات حولها، وقد استمزجت الجمعية آراء البنوك حول هذه الشروط وعقدت اجتماعا لمندوبي البنوك لمناقشتها بحضور مندوبين عن البنك المركزي الأردني ووزارة المالية بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٣٠، وقامت الجمعية بتزويد البنك المركزي بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٢ بالملاحظات التي توصلت إليها مع التمني بأخذها بنظر الاعتبار.

٢. تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصص التدني واحتياطي المخاطر المصرفية العامة

اصدر البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٥ تعليمات جديدة لتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصص التدني واحتياطي المخاطر رقم (٢٠٠٥/٢٤)، وقد أعدت الجمعية مقارنة بين التعليمات الجديدة والتعليمات السابقة رقم (٢٠٠٠/١) ونوقشت في اللقاء الموسع للبنوك الأعضاء برئاسة رئيس مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٣ وشكلت لجنة لهذا الغرض لدراسة هذه التعليمات والتي وجدت فيها العديد من الأمور الهامة التي هي بحاجة إلى توضيح وتبسيط أو إعادة نظر.

وقد قامت الجمعية بإصدار كتاب إلى البنك المركزي بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٤ أرفقت به ملاحظات اللجنة واقتراحاتها حول هذه التعليمات. هذا وقد خاطب البنك المركزي الجمعية بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢١ مبيناً انه درس تلك المقترحات من كافة الجوانب، واعد التعليمات المعدلة لتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصص التدني واحتياطي المخاطر المصرفية العامة رقم (٢٠٠٦/٢٦) تاريخ ٢٠٠٦/٣/٢١ ، مشيراً إلى انه سيتم السماح وبصورة استثنائية للبنوك ولعام ٢٠٠٦ فقط بتصنيف الجاري مدين ضعيف الحركة ضمن فئة تسهيلات ائتمانية تحت المراقبة في حال عدم وصول رصيده مرة واحدة على الأقل خلال العام المذكور إلى (٥٠٪) فما دون من السقف الممنوح، على أن يتم بعدها وابتداء من تاريخ ٢٠٠٧/١/١ الالتزام بما ورد في البند (ثانيا/ج – ٢) من هذه التعليمات.

بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٤ عقد مجلس إدارة الجمعية اجتماعا بحضور سيادة الشريف فارس شرف نائب المحافظ تم فيه مناقشة تعليمات تصنيفات التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصص تدني احتياطي المخاطر المصرفية العامة رقم (٢٠٠٦/٢٦) تاريخ ٢٠٠٦/٣/٢١ ، حيث قدم أعضاء مجلس الإدارة شرحا لملاحظات الجمعية حول هذه التعليمات والتي أرسلت سابقا إلى البنك المركزي ولم يتم أخذها بعين الاعتبار والأسباب الموجبة للتعديلات المطلوبة . وتمنى المجلس على البنك المركزي اخذ ملاحظات الجمعية بنظر الاعتبار وان يتم إعادة تقييم هذه التعليمات بعد عام من تطبيقها ، كما أبدى سيادة الشريف فارس شرف استعداد البنك المركزي لإعادة دراسة بعض مواد هذه التعليمات في ضوء ملاحظات مجلس الإدارة عليها.

وقد اصدر البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٣ تعليمات جديدة رقم (٢٠٠٦/٣٠). ومن خلال مراجعة الجمعية لهذه التعليمات تبين أن البنك المركزي قد اخذ بالعديد من اقتراحات أعضاء الجمعية وملاحظاتها حول هذه التعليمات، كما قامت الجمعية بأعداد دراسة تبين التعليمات السابقة ومقترحات الجمعية حولها والتعديلات التي أجراها البنك المركزي، وقد تم توزيع هذه الدراسة على البنوك الأعضاء بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١١.

٣. مقترحات البنك المركزي لتعديل تعليمات السيولة حسب سلم الاستحقاق

طلب البنك المركزي من الجمعية بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٥ مناقشة مقترحات تقدم بها لتعديل تعليمات السيولة حسب سلم الاستحقاق وتزويده بالمقترحات المناسبة حول:-

- أسس تحديد الودائع المستقرة والآجال المناسبة.
- وضع أسس موحدة تتناسب مع الواقع لدى البنوك.

وقد عقدت الجمعية اجتماعا موسعا لمدراء دوائر الخزينة والمالية وإدارة المخاطر بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٠ تم فيه تكليف السادة بنك القاهرة عمان بإعداد دراسة حول هذه التعليمات تمهيدا لعرضها وتزويد البنك المركزي بملاحظات البنوك حولها.

٤. مشروع أصول وقواعد العمل والتعليمات الخاصة بالمقاصة الالكترونية للشيكات

من اجل تنظيم علاقة البنوك الأعضاء فيما بينها لأغراض آلية العمل المتبعة في المقاصة الالكترونية، واستنادا لأحكام الفقرة (ب) من المادة (٣٧) من قانون البنك المركزي رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ وتعديلاته ، والمادة (٩٢) من قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠، والمادة (٢٩) من قانون المعاملات الالكترونية رقم (٨٥) لسنة ٢٠٠١، اعد البنك المركزي مشروع أصول وقواعد العمل والتعليمات الخاصة بالمقاصة الالكترونية، وقام بتزويد الجمعية بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٤ بنسخة عن مشروع المقاصة الالكترونية للشيكات، حيث قامت الجمعية بدورها بتزويد البنوك بنسخة عنه لدراسته وإبداء ملاحظاتهم حوله. وعقدت عدة

اجتماعات لمندوبي البنوك حضرها مدراء المقاصة ومسؤولي تقنية المعلومات ومندوبي الدوائر القانونية لدى هذه البنوك تم خلالها مناقشة المشروع ضمن اطر عامة وشكلت لجنة مصغرة من عدة بنوك قامت بإعداد صيغة نهائية بملاحظات البنوك. وقد قامت الجمعية بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٠ بإرسال ملاحظات البنوك واقتراحاتهم حول المشروع إلى البنك المركزي متمنية عليه دراستها للوصول إلى ما يلبي تطلعات البنك المركزي واحتياجات البنوك.

٥. دوام البنوك

نظراً لورود طلبات من البنوك لتعديل الدوام ، طلب البنك المركزي من الجمعية مناقشة البنوك بهذا الموضوع وإعلامه برأي الأغلبية من البنوك ليتم دراسة هذا الرأي وإعادة النظر بأوقات الدوام الحالية واتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء ذلك.

وقد قامت الجمعية باستمزاج آراء البنوك حول هذا الموضوع ، واعدت دراسة بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٤ ، وقد قرر مجلس الإدارة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٣ بعد اطلاعه على نتائج المسح ترك الحرية للبنك المركزي لاتخاذ القرارات المناسبة بهذا الخصوص . وقد أصدرت الجمعية كتابا إلى البنك المركزي بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٣١ ضمنته قرار مجلس الإدارة وخلاصة المسح المشار إليه أعلاه.

وقد تباينت وجهات نظر البنوك حول هذا الموضوع حيث يمكن تلخيص هذه الآراء بما يلي :

أ. بقاء الدوام كما هو عليه دون أي تعديل :

وقد بررت البنوك ذلك أن تجاربها السابقة طبقت أنماطاً مختلفة للدوام ومنها دوام الفترتين ، كما أن انتشار شبكة واسعة من أجهزة الصراف الآلي توفر مجموعة من الخدمات المصرفية الأساسية على مدار الساعة وفي أيام العطل ، وان ساعات الدوام المعمول بها حاليا مناسبة لخصوصية أعمال البنوك وتغطي متطلبات العملاء لديها وتحوز على رضا الموظفين.

ب. إعطاء البنوك حرية فتح بعض الفروع التي لها خصوصية من حيث الموقع ، أو أن يكون الدوام يوميا من الساعة الثامنة والنصف صباحا وحتى الساعة الرابعة مساء لتجنب أزمة السير، أو أن يكون هناك دوام يوم السبت من الساعة الثامنة صباحا وحتى الساعة الثانية ظهرا. أو عودة الدوام إلى ما كان عليه سابقا لمدة ستة أيام أسبوعيا من الثامنة صباحا وحتى الثانية بعد الظهر. أو منح البنوك حرية تحديد ساعات الدوام بما يتلاءم واحتياجات العمل وبما لا يتعارض مع قانون العمل في تحديد ساعات الدوام. أو أن يكون هناك دوام في الفترة المسائية وأيام السبت وبعض أيام العطل الرسمية. أو إجراء تعديل على الدوام مع الأخذ بعين الاعتبار استمرار اعتماد آلية الدوام المستمر لساعات العمل اليومية، وإبقاء يوم الجمعة والسبت عطلة رسمية، ويوصي بإصدار تعليمات لاعتماد آلية موحدة للبنوك لاحتساب العمل الإضافي وفقا للقانون. أو أن يحدد البنك المركزي مواعيد فتح البنوك لخدمة الجمهور وان يترك للبنوك تحديد دوام موظفيه بما يتفق وقانون العمل.

وكانت مبررات البنوك التي ترتأي تعديل الدوام : تلبية حاجة السوق في ظل ما تشهده المملكة من نشاط اقتصادي ، والرغبة الشديدة من العملاء (الأفراد) في التعامل مع البنوك في أوقات يكونون فيها خارج أوقات دوامهم الرسمي ، والرغبة الشديدة لدى الشركات والمؤسسات للتعامل مع البنوك في الفترة المسائية وأيام السبت لانجاز أعمالهم المتعلقة بالإيداعات والسحوبات وغيرها .

٦. تعليمات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

عقدت الجمعية اجتماعا موسعا لممثلي البنوك الأعضاء بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٧ لمناقشة تعليمات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٢٠٠٦/٢٩) الصادرة بالاستناد لأحكام المادتين (٩٣)و(٩٩/ب) من قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠. وذلك من اجل الخروج برأي موحد من قبل جميع الأعضاء حول هذه التعليمات، وقد تم تجميع ملاحظات البنوك حول هذه التعليمات وأرسلت إلى البنك المركزي بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٠.

٧. مشروع تعليمات إدارة موجودات/ مطلوبات البنوك بالعملات الأجنبية

بهدف تحسين وتحفيز مقدرة البنوك المرخصة على إدارة موجوداتها ومطلوباتها بالعملات الأجنبية، وبهدف تطوير إدارة المخاطر المصرفية وتعزيز قدرة البنوك على مواجهة مختلف أنواع المخاطر والاستجابة لمعايير ومتطلبات بازل٢، اعد البنك المركزي بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٩ مشروع تعليمات إدارة موجودات/ مطلوبات البنوك بالعملات الأجنبية سندا لأحكام المادة (٩٩/ ب) من قانون البنوك لتحل عند إصدارها بشكلها النهائي محل المذكرة رقم (٢٠٠٠/١٧٩) تاريخ ٢٠٠٠/٧/٥، استجابة لمطلب سابق من إدارة الجمعية بضرورة إعادة النظر بهذه المذكرة ، وقد تركزت ملاحظات البنوك على هذا الموضوع بما يلي:

أ. ان تتضمن التعليمات المقترحة فصلا خاصا للبنوك الإسلامية وبما يتلاءم مع طبيعة عملها.

ب. إعادة النظر في مجال التوظيف والتي لا تتناسب مع البنوك الإسلامية والعمل على إيجاد حلول مرضية لهذا القطاع، وربما إيجاد بعض الإعفاءات الخاصة.

٨. مشروع تعليمات مراقبة الامتثال

تأكيدا لرؤية البنك المركزي الأردني في إيجاد نظام مصرفي يعمل بكفاءة وتنافسية وملتزم بالقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية والمحلية والدولية، اعد البنك المركزي مشروعي تعليمات مراقبة الامتثال وطالب الجمعية بتزويده بملاحظات أعضائها عليه بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٩ .

وكانت الجمعية قد استطلعت آراء البنوك بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢٩ حول هذه التعليمات وعقدت عدة اجتماعات لممثلي البنوك لمناقشتها وشكلت لجنتين من ممثلي البنوك لدراسة ردود البنوك للوصول إلى صيغة نهائية بالتعديلات المقترحة حولها قبل إرسالها إلى البنك المركزي. وقد أرسلت ملاحظات البنوك إلى البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥، وكان من ابرز ملاحظات البنوك على مشروع التعليمات ما يلي:

أ. إضافة بند خاص لمراقبة الامتثال عبر الحدود Cross - Border Compliance يتم التطرق فيه إلى مبادئ ممارسة وظيفة الامتثال عبر الحدود وخصوصا للبنوك التي لها فروع خارج الأردن وذلك نظرا لاختلاف المتطلبات القانونية والتنظيمية مع الرجوع إلى ما هو منصوص عليه في تعليمات بازل في هذا الخصوص.

ب. وضع نموذج لكل من دليل الامتثال ودليل الممارسات العملية.

ج. لم تتضمن التعليمات مدى انطباقها على الشركات التابعة للبنوك.

د. إضافة نص يتعلق بالجهة المختصة لاعتماد سياسة الامتثال للبنوك الأجنبية التي ليس لديها مجلس إدارة في الأردن.

٩. مسودة مشروع تعليمات إدارة وتسويق المحافظ والصناديق الاستثمارية لصالح العملاء

استكمالا لتوجهات البنك المركزي الأردني في تحديث جميع التعليمات الصادرة عنه، قامت الجمعية باستمزاج آراء البنوك الأعضاء بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٧ حول مسودة مشروع تعليمات إدارة وتسويق المحافظ والصناديق الاستثمارية لصالح العملاء ، والتي ينوى البنك المركزي إصدارها لتحل محل المذكرة رقم (٩٣/٣) تاريخ ١٩٩٣/١/٥، وسيتم تزويد البنك المركزي بملاحظات ومقترحات الأعضاء حول هذه المسودة بعد ورودها من البنوك الأعضاء ودراستها من قبل لجنة تشكل لهذه الغاية.

١٠. التعديل الذي طرأ على البند (٣) من الفقرة (أ) من المادة (٣٨) من قانون البنوك

ناقشت اللجنة القانونية التعديل الذي طرا على البند (٣) من الفقرة (أ) من المادة (٣٨) من قانون البنوك والذي أجاز لمحافظ البنك المركزي السماح للبنك الذي تبلغ مساهمته في رأسمال جميع الشركات نسبة ٥٠٪ من رأسماله المكتتب به، بزيادة مساهمته في رأسمال الشركات إلى نسبة لا تتجاوز ٥٠٪ من رأس المال التنظيمي للبنك. وقد ارتأت اللجنة أن هذا التعديل قد جاء لمصلحة البنوك .

ت - القوانين والأنظمة والقرارات الحكومية

١. المسودة الأولى لقانون تشجيع الاستثمار الجديد المقترح

ضمن الخطط المستقبلية لمؤسسة تشجيع الاستثمار الهادفة إلى تحسين بيئة الاستثمار في الأردن لتواكب التطورات والمستجدات المحلية والإقليمية والعالمية ، أعدت مؤسسة تشجيع الاستثمار المسودة الأولى لقانون تشجيع الاستثمار الجديد والذي تم عرضه على لجنة التنمية في دار رئاسة الوزراء بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٩، هذا وقد طلبت المؤسسة من الجمعية المشاركة في الصياغة بما ينسجم مع المرحلة القادمة، وعليه فقد قامت الجمعية بتزويد مؤسسة تشجيع الاستثمار بملاحظات البنوك حول هذه المسودة.

٢. قرارات الحجز الصادرة عن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على أموال المتعاملين لدى البنوك والتي تشمل الأرصدة للعميل والأموال المستقبلية

إشارة إلى قرارات الحجز الصادرة عن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على أموال المتعاملين لدى البنوك والتي تشمل الأرصدة للعميل والأموال المستقبلية ، قامت اللجنة القانونية المشكلة في الجمعية بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١٦ بدراسة مدى جواز حجز الأموال المستقبلية حيث توصلت إلى نتيجة مفادها عدم وجود سند تشريعي يجيز ذلك، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ارتأت اللجنة أنه من المتعذر على البنوك مراقبة حسابات المتعاملين المطلوب الحجز على أموالهم يوميا نظرا لضخامة الكشوفات التي ترد من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بشكل شبه يومي، فضلا عن أن بعض المحجوز عليهم قد لا يكونون عملاء للبنوك عند ورود قرارات الحجز، ويتم فتح حسابات لهم لاحقا ويتعذر تنفيذ قرارات الحجز على أموالهم.

ومن ناحية ثالثة فان الآثار السلبية التي يرتبها حجز الأموال المستقبلية على المتعاملين من حيث تكرار الحجز على أموالهم لدى أكثر من بنك لقاء نفس المبلغ المحجوز من أجله وإعادة شيكاتهم وتعطيل أعمالهم لا تقتصر عليهم بل تشمل البنوك أيضا كما تؤدي إلى تفاقم ظاهرة الشيكات المرتجعة وآثارها السلبية بشكل عام.

هذا وقد قامت الجمعية بالكتابة إلى وزارة المالية لايلاء هذا الموضوع العناية والاهتمام بحيث يقتصر الحجز على الأرصدة القائمة للعملاء فقط دون الأموال المستقبلية مع العلم بأنه يمكن لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات أن تعاود التأكيد على الحجز مرة أخرى وثالثة وهكذا في حالة عدم كفاية الأموال التي تم حجزها.

٣. تطبيقات قانون ضريبة الدخل وتعليماته ومشروع القانون المعدل لضريبة الدخل.

أعدت وزارة المالية في شهر تموز ٢٠٠٦ مشروع قانون معدل لقانون ضريبة الدخل وذلك بعد أن أجرى نائب رئيس الوزراء وزير المالية سلسلة حوارات مع ممثلي القطاع الخاص بشأن السياسات المقترح تضمينها للقانون. هذا وقد قامت الجمعية بعمل دراسة مقارنة للقانون الأصلي قبل التعديل والتعديلات الجوهرية المقترحة على بعض مواده ذات العلاقة بأداء الجهاز المصرفي والمؤسسات، وقد كان من ابرز المقترحات التي تضمنها مشروع القانون المعدل تقليص الإعفاءات لتوسيع القاعدة الضريبية بالإضافة إلى توحيد المعاملة الضريبية بحيث تستوفى بنسبة (٢٠٪) من الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص معنوي أو شركة بما في ذلك البنوك مما سيحقق العدالة في توزيع العبء الضريبي ويحفز الأنشطة الاقتصادية ويشجع الاستثمار.
أصدرت الجمعية كتابا إلى وزير المالية بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٧ ضمنته شكر وتقدير الجمعية على جهوده وتشاوره مع القطاع الخاص لأجل إعداد مشروع قانون ضريبي يوازي بين مصلحة الخزينة ومصلحة المكلفين ويؤدي إلى تعزيز الثقة بالمناخ الاستثماري في المملكة، إضافة إلى عرض وجهة نظر الجمعية في مشروع القانون المعدل وبعض القضايا التي لها علاقة بقانون ضريبة الدخل وتعليماته وهي الفوائد المعلقة:

أ. تنص المادة (٣/أ/٣) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته على ما يلي: (واما الفوائد والعمولات على الديون المشكوك فيها لدى البنوك والشركات المالية وشركات الإقراض المتخصصة والمتعارف على وصفها بالفوائد والعمولات المعلقة تستوفى الضريبة عنها في سنة قبضها وذلك وفقا للتعليمات التي يصدرها المدير لهذه الغاية بعد موافقة الوزير عليها).

ب. وبموجب تعليمات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بخصوص الفوائد المعلقة رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٣ فان الفوائد والعمولات تعتبر أنها معلقة بعد مرور (١٨٠) يوما على الأقل على تاريخ توقف العميل عن الدفع ويعتبر التعليق انه ملغى إذا قام العميل خلال السنة بتسديد أي مبالغ من أصل الدين أو الفوائد والعمولات بحيث لا تقل عن (٥٠٪) من مبلغ الفوائد المستحق عن تلك السنة.

ويؤخذ على هذه التعليمات انها تتعارض مع تعليمات البنك المركزي رقم ٢٠٠٦/٣٠ (خامسا/٢) الصادرة استنادا لإحكام المادة (٩٩/ب) من قانون البنوك التي تعتبر الفوائد والعمولات معلقة بعد مضي (٩٠) يوما من تاريخ توقف العميل عن الدفع.

٤. مخصص تدني التسهيلات تحت المراقبة

تنص تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (٢٠٠٦/٣٠) ضمن بند (ثالثا/ب) على إعداد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية تحت المراقبة بنسبة ٣٪. في حين لم تتطرق تعليمات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الخاصة بمخصصات الديون المشكوك فيها للبنوك رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٣ إلى هذا المخصص ومن المهم أخذه بعين الاعتبار في تعليمات دائرة ضريبة الدخل وقبوله ضريبيا.

عقدت الجمعية بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٠ اجتماعا للجنة مشكلة من المدراء الماليين في البنوك الأعضاء حيث خصص هذا الاجتماع لبحث عدد من المواضيع الضريبية المتعلقة بتطبيقات قانون ضريبة الدخل التي وردت إلى الجمعية من عدد من البنوك الأعضاء وهذه المواضيع هي:

- الفوائد المعلقة واختلاف فترة تعليق الفوائد بين تعليمات البنك المركزي (٩٠ يوما) وتعليمات دائرة الضريبة (١٨٠ يوما) على الأقل منذ تاريخ توقف العميل عن الدفع.
- مخصص التسهيلات الائتمانية غير العاملة والمتعلقة بالتسهيلات دون المستوى وإصرار البنك المركزي على احتساب مخصص في حين أن الضريبة لا تعترف بذلك.

ارتأت اللجنة أن هناك حاجة لتعديل تعليمات الضريبة لتتوافق مع تعليمات البنك المركزي في هذا الصدد نظرا لان تعليمات الضريبة هي الأسهل للتعديل ومن الصعب أن يفكر البنك المركزي في تعديل تعليماته لأنه يعتبرها من المكاسب التي حققها في تنظيم عملية الإقراض والتحوط فالأولى في هذا الصدد تعديل تعليمات دائرة الضريبة لتتوافق مع تعليمات البنك المركزي، كما أن دائرة الضريبة لن تخسر جراء التعديل لان إيرادها سيتوزع على فترة زمنية والبنوك ستدفع المبالغ المترتبة عليها للضريبة، ولكن من الضروري لغاية إدارية وتنظيمية أن يكون هناك انسجام بين تعليمات الضريبة وتعليمات البنك المركزي.

٥. الاستدعاءات التي تحيلها المحاكم إلى البنوك للحصول على معلومات أو صور مستندات

بناء على طلب تقدمت به جمعية البنوك اصدر رئيس محكمة التمييز / رئيس المجلس القضائي بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٠ تعميما إلى جميع المحاكم ودوائر النيابة العامة أشار فيه إلى التعميم السابق رقم (٣٦٢/١/٢) تاريخ ٢٠٠١/٩/٦، المتضمن طلب عدم إصدار أوامر قضائية بمشروحات على الاستدعاءات التي تقدم إليهم لإلزام إدارات البنوك بتزويد مقدمي الاستدعاءات بمعلومات أو صور مستندات تتعلق بحسابات عملاء البنوك أو أرصدتهم أو ودائعهم أو أماناتهم إلا إذا كانت لدى القاضي أو رجل النيابة "خصومة قضائية" قائمة أو قضية تحقيقية، وكانت المعلومات والوثائق أو المستندات المطلوب الحصول عليها من البنوك ضرورية للفصل في الخصومة القضائية ولازمة لتحقيق العدالة حسب أحكام التشريعات السارية المفعول.

٦. مشروع قانون عمل جديد

انطلاقاً من رغبة وزارة العمل في تطوير وتحديث قانون العمل من اجل خلق بيئة تراعى فيها مصلحة أطراف العمل، ورغبة من الوزارة في مشاركة مختلف القطاعات وأطراف الإنتاج في طرح ملاحظاتهم واقتراحاتهم، قامت الوزارة بإعداد وتوزيع مشروع معدل لقانون العمل بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٢.

قامت الجمعية باستمزاج آراء البنوك الأعضاء حول المشروع بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢١ وشكلت لجنة قانونية ضمت عددا من محامي البنوك لدراسة المشروع وملاحظات الأعضاء حوله، ومن المؤمل ان تنتهي اللجنة من تقديم توصياتها وملاحظاتها إلى الوزارة في مطلع عام ٢٠٠٧.

٧. بلاغ لمدير عام دائرة الجمارك حول الكفالات البنكية

قامت الجمعية بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢١ بتعميم البلاغ الصادر عن عطوفة مدير عام دائرة الجمارك بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢ على البنوك الأعضاء، ويتعلق هذا البلاغ بتنظيم قيود الكفالات البنكية المقدمة ضمانا للرسوم الجمركية وضريبة المبيعات والغرامات، وقد تم الطلب من البنوك تزويد الجمعية بملاحظاتها حول هذا البلاغ تمهيدا لدراسته من قبل اللجنة القانونية.

٨. مخصص التسهيلات الائتمانية غير العاملة والمتعلق بالتسهيلات الائتمانية دون المستوى

تنص المادة (٣/أ/أ) من تعليمات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات المتعلقة بمخصصات الديون المشكوك فيها للبنوك رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٣ على ما يلي:

٣/أ/أ: (لا تقبل ضريبيا مخصصات التسهيلات الائتمانية غير العاملة والمتعلقة بالتسهيلات الائتمانية دون المستوى وفقا لتصنيف البنك المركزي) في حين أن تعليمات البنك المركزي رقم (٢٠٠٦/٣٠) المشار أليها آنفا تلزم البنوك بتكوين مخصص للتسهيلات الائتمانية دون المستوى وفق أحكامها.

وهذا التناقض المشار إليه في أولا وثانيا أعلاه يسبب إرباكا في متابعة المخصصات والفوائد المعلقة المقبولة ضريبيا والمدورة للسنوات القادمة إضافة إلى زيادة الفروقات ما بين المحاسبة المالية والمحاسبة الضريبية، ومن العدل والمنطق أن تكون تعليمات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات منسجمة مع تعليمات البنك المركزي بهذا الصدد.

٩. عدم تطرق تعليمات دائرة الضريبة لمخصص تدني التسهيلات تحت المراقبة.

ارتأت اللجنة أن هذا المخصص هو مخصص جديد وان الضريبة ترفض هذا المخصص لعدم وجود نص يعالجه في تعليمات ضريبة الدخل، وهم يعتبرونه مخصصاً عاماً وبالتالي يخضعوه للضريبة. ونظرا لان هذا المخصص يشكل عبئا على الربح ويدرج من ضمن قائمة الدخل وهو جزء من مكونات مخصص الديون المشكوك فيها فالمفروض معالجته بنفس الصورة التي يعامل بها مخصص الديون المشكوك فيها أو الهالكة.

١٠. مشروع القانون المعدل لقانون الشركات

حرصا من الجمعية على المساهمة في إصدار قانون شركات عصري يواكب التطورات السريعة التي طرأت في المناحي الاقتصادية المختلفة فقد عقدت الجمعية لقاء في مقر الجمعية دعت إليه مراقب عام دائرة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة الدكتور محمود عبابنة ومحامي البنوك، وذلك لطرح وجهة نظر البنوك حول نصوص مواد القانون. كما استمزجت الجمعية آراء البنوك الأعضاء حول القانون، وشكلت لجنة من محامي البنوك لدراسة ملاحظات البنوك حوله وأرسلت خلاصة هذه الملاحظات إلى دائرة مراقبة الشركات . وانتدبت الجمعية الأستاذ أسامة سكري ممثلا عن البنوك في إحدى اللجان التي شكلتها دائرة مراقبة الشركات لدراسة القانون وإعداد مسودة مشروع معدل للقانون.

ث - الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية

١. الجمعية تنظم لقاءين بين محافظ البنك المركزي والأسرة المصرفية خلال ٢٠٠٦.

نظمت جمعية البنوك خلال عام ٢٠٠٦ لقاءين موسعين بين محافظ البنك المركزي الأردني والأسرة المصرفية الأردنية وذلك في مقر الجمعية، حيث عقد الأول بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٦ ، وعقد اللقاء الثاني بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٧، وتركز اللقاء الأول حول "توجهات البنك المركزي والجهاز المصرفي الأردني" فيما تركز اللقاء الثاني حول "رؤية ورسالة البنك المركزي الأردني وخطته الإستراتيجية".

أ. اللقاء الأول بين الأسرة المصرفية ومحافظ البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٦ .

استعرض الدكتور أمية طوقان محافظ البنك المركزي الأردني في لقاء عقد في جمعية البنوك مع الأسرة المصرفية الأردنية، واقع وتطورات الاقتصاد الوطني موضحا أن ما تحقق من أداء اقتصادي جيد خلال ٢٠٠٤ -٢٠٠٥ كان نتيجة ظروف محلية وإقليمية تمثلت في الإصلاحات الهيكلية منذ عام ١٩٨٩، وجهود قائد الوطن المتواصلة، داعيا إلى ضرورة استمرار الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وبين الدكتور طوقان في محاضرة بعنوان "توجهات البنك المركزي والجهاز المصرفي الأردني" تعاظم دور البنوك في الاقتصاد الوطني وفي معالجة النواحي الاجتماعية إضافة إلى وعيها بدور القوات المسلحة والجهات الأمنية في ترسيخ الأمن والاستقرار وبالتالي خلق البيئة الجاذبة للاستثمار، مشيرا إلى جهود البنك المركزي في تطوير وتحديث الجهاز المصرفي من خلال إدخال المعايير الدولية في كل مناحي العمل المصرفي خاصة في مجال الحاكمية المؤسسية ومعايير لجنة بازل، ونظام المدفوعات الوطني والمقاصة الالكترونية للشيكات، ومركز المعلومات الائتمانية وغيرها وصولا إلى تكريس الأردن كمركز إقليمي متميز للخدمات المالية.

من جانبه أكد د. ميشيل مارتو رئيس مجلس إدارة الجمعية على أهمية أن تنتقل علاقة البنك المركزي مع البنوك إلى المشاركة الفعالة في صنع السياسات والتعليمات موضحا أن البنوك حققت خلال عامي ٢٠٠٤، و ٢٠٠٥ نتائج متميزة، وشهد القطاع المصرفي نقلات نوعية، مشيرا إلى ضرورة التوسع في أعمال البنوك محليا وإقليميا. مشددا على أهمية الرقابة الذاتية مؤكدا أن هذا القطاع بات يستحق رعاية اكبر من قبل البنك المركزي والانتقال من عهد ((الوصاية والرقابة)) إلى عهد المشاركة الفاعلة مشيدا بالجهود المهمة التي يبذلها البنك المركزي للتعاون مع البنوك.

ب. اللقاء الثاني بين محافظ البنك المركزي الأردني مع الأسرة المصرفية بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٧

بدعوة من جمعية البنوك التقى الدكتور أمية طوقان محافظ البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٧ بالأسرة المصرفية الأردنية ممثلة برئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية ورؤساء مجالس الإدارات والمديرين العامين للبنوك وكبار المسؤولين فيها، حيث ألقى محاضرة بعنوان "" رؤية ورسالة البنك المركزي وخطته الإستراتيجية" وقد استعرض د. طوقان الرؤية والرسالة والأهداف الوطنية والمؤسسية ومنهجية التخطيط التي اتبعت عند إعداد الخطة الإستراتيجية للبنك المركزي للأعوام (٢٠٠٧ – ٢٠٠٩) وملخصا عن الخطة وابرز الانجازات كما تحدث حول محاور الخطة الإستراتيجية، مشددا على أهمية العمل للوصول إلى قطاع مصرفي قوي ومتين ماليا وفنيا يعمل بكفاءة وتنافسية عادلة موضحا أن الاستقرار النقدي أوجد ظروفا صحية للجهاز المصرفي الأردني.

وأوضح محافظ البنك المركزي أن إستراتيجية البنك تستهدف المساهمة في ضمان الاستقرار النقدي والمالي، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ، مؤكدا أن دخول بنوك جديدة سيعتمد بشكل أساسي على مدى حاجة السوق وقدرتها على الاستيعاب دون الإخلال بشروط المنافسة مؤكدا استمرار الجهود لتجميع وحدات الجهاز المصرفي لبناء وحدات مصرفية كبيرة وقوية بتشجيع عمليات التملك أو الاندماج أو الشركات الإستراتيجية أو توسيع القاعدة الرأسمالية.

رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك الدكتور ميشيل مارتو قال خلال اللقاء أن إدارات البنوك قادرة على الالتزام بمعايير الرقابة الذاتية مثمنا لإدارة البنك المركزي التشاور مع البنوك حول بعض السياسات والتعليمات التي تخص عملها.
وقال أننا في البنوك نرحب بالرقابة لكن ليس إلى الحد الذي يصبح فيه (وصاية) داعيا إلى إعادة النظر بأسلوب ومنهجية زيارات مفتش البنك المركزي إلى البنوك وقال دعونا نكون شركاء في الرقابة وأساليبها ووضع السياسات والإجراءات التي علينا الالتزام بها.

٢. حلقة نقاشية حول أساليب الإدارة الفعالة

عقدت جمعية البنوك بالتعاون مع برنامج الخدمات المالية التطوعية (FSVC) الممول من قبل مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI) حلقة نقاشية شارك فيها ٢٢ مشاركا من كبار موظفي ومسؤولي البنوك يمثلون ١٧ بنكا ومؤسسة في المملكة، حول أساليب الإدارة الفعالة (Bank Strategic Planning Best Practices) خلال الفترة ما بين ١٢-٢٠٠٦/٣/١٤ في مقر الجمعية، منها أساسيات (Six Sigma) وطريقة (HOSHIN) للتخطيط الاستراتيجي ، حيث أسهمت هذه الحلقة بجو تفاعلي مع المشاركين من نواحي التحليل واستخدام الأساليب الإدارية في التخطيط خاصة في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمجالات المصرفية الأخرى.

٣. ورشة عمل حول أساليب مكافحة غسل الأموال

عقدت جمعية البنوك بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٧وبالتعاون مع سيتي جروب الأردن، ورشة عمل مكثفة حول إجراءات مكافحة غسل الأموال وبمشاركة مصرفيين ومسؤولي البنوك العاملة بالأردن المعنيين بهذا الموضوع حيث تناولت الورشة التي أدارها السيد جيمس روين مسؤول التقيد بالقوانين والأنظمة ومكافحة غسل الأموال في مجموعة جروب العالمية، تحديات ظاهرة غسل الأموال بشكل معمق إلى جانب انعكاساتها وسبل الوقاية منها ومكافحتها، إضافة إلى اطلاع المشاركين على آليات الكشف عن مصادر الأموال والمراحل المختلفة لعملية غسل الأموال، والآثار الاقتصادية لهذه العمليات.

٤. الندوة التحضيرية لتأهيل أخصائيي مكافحة غسيل الأموال

عقد جمعية البنوك بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٢ بالتعاون مع الاستشارية لإدارة المخاطر ورشة عمل تحضيرية (Preparation Seminar) للامتحان الأول لتأهيل أخصائيي مكافحة غسيل الأموال المعتمدين في الأردن (Certified Anti Money Laundering Specialist (CAMS) بهدف تأهيل المشاركين من البنوك وعددهم خمسة وعشرون متدربا للتقدم لامتحان (CAMS) الذي عقد في مقر الجمعية بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٤.

٥. ندوة حول " قانون الوساطة"

عقدت جمعية البنوك بالتعاون مع نقابة المحامين الأميركيين ندوة بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٢ للتعريف بقانون الوساطة رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٦ في مقر الجمعية. وقدم الندوة اثنان من الخبراء القانونيين ، وتم فيها إلقاء الضوء على عدد من الجوانب المتعلقة بهذا القانون الجديد ومنها كيفية حل المنازعات التجارية مع الاحتفاظ بسرية المعلومات الخاصة بالنزاع وتجنب إشهارها، ودور الوسيط المحايد في مساعدة الأطراف في حل النزاعات التي قد تكون غير قابلة للتسوية، إضافة إلى مميزات هذا القانون من حيث تجنب ضياع الوقت جراء طول فترة التقاضي، والكيفية التي سيساعد خلالها برنامج الوساطه الريادي الذي سوف يطبق في المحاكم الأردنية في تجنب النزاعات طويلة الأمد والمكلفة.

٦. اجتماع موسع بين البنوك وشركات التأمين

في سبيل تعزيز التعاون ما بين شركات التأمين والبنوك وتقريب وجهات النظر حول القضايا المشتركة وتذليل الصعوبات والمعيقات التي تواجه الطرفين في تعاملهما المشترك.

عقدت جمعية البنوك بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١٠ اجتماعا حضره ممثلون عن البنوك الأعضاء وممثلون عن الاتحاد الأردني لشركات التأمين حيث تم في هذا الاجتماع مناقشة توصيات ورشة العمل التي عقدها الاتحاد الأردني لشركات التأمين بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٢ والتي تمحورت حول المشاكل والصعوبات التي تواجه شركات التأمين في تعاملها مع البنوك، وقد قام مندوبو الاتحاد بشرح وجهة نظرهم حول هذه التوصيات، التي وجدت غالبيتها تفهما من قبل ممثلي البنوك، وقد عقدت لجنة التأمين المشكلة من مندوبي البنوك اجتماعا بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٣ تم فيه دراسة هذه التوصيات واعتمدت عددا منها . كما قامت الجمعية بتعميمها على البنوك لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذها إن رأت ذلك مناسبا بعد أن رفعت مقترحاتها إلى مجلس إدارة الجمعية.

٧. قواعد الحاكمية المؤسسية Corporate Governance Code

عقد الدكتور احمد عتيقة ممثل مؤسسة التمويل الدولية IFC اجتماعا في مقر الجمعية تم خلاله تسليم الجمعية النسخة المعدلة (الثانية) لمشروع قواعد الحاكمية المؤسسية Corporate Governance Code حيث قامت الجمعية بتوزيع مسودة القواعد على جميع أعضاء الجمعية من اجل دراستها وإبداء أي ملاحظات أو تعديلات يرونها مناسبة وتم مناقشة بعض الملاحظات في الاجتماع المخصص لهذه الغاية بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١٤.كما تم عرض الصيغة المعدلة والمتفق عليها من قبل البنوك على مجلس إدارة الجمعية للاطلاع عليها لدراستها وإقرارها بصورتها النهائية ، وقرر مجلس إدارة الجمعية تزويد البنك المركزي الأردني بهذه القواعد لأنها من اختصاص السلطة الرقابية.

٨. ندوة متخصصة حول النشرة ٦٠٠ للأصول والأعراف

عقدت في جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٦ ندوة متخصصة حول النشرة (٦٠٠) المتعلقة بالأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية التي أعدتها غرفة التجارة الدولية في باريس (ICC) لمعالجة الفجوات والثغرات الحالية الموجودة في النشرة رقم (٥٠٠) لأصول وأعراف الاعتمادات المستندية في مساهمة منها بفعالية في تنمية وتعزيز قدرات وكفاءات العاملين في الجهاز المصرفي الأردني واطلاعهم على آخر المستجدات في العالم وخاصة وان القواعد الجديدة ستدخل مرحلة التطبيق مطلع عام ٢٠٠٧، وقد حاضر في هذه الندوة خبيران متخصصان في مجال الاعتمادات المستندية فيما شارك حوالي ٥٥ من موظفي الاعتمادات المختصين والمدققين المختصين بأعمال الاعتمادات المستندية والدوائر القانونية في البنوك.

وكانت ابرز النقاط التي تركز عليها البحث خلال الندوة، الأسباب التي دعت غرفة التجارة الدولية إلى تعديل الأصول والأعراف للاعتمادات المستندية إضافة إلى مقدمة حول النشرة رقم ٦٠٠ والمستجدات التي استدعت تعديل بعض رسائل السويفت المستخدمة في الاعتمادات إضافة إلى موضوع الإتاحة في الاعتمادات المستندية ومكان الصلاحية والتزامات البنك الفاتح للاعتماد والبنك المعزز له، ودور البنك المبلغ الأول، والمبلغ الثاني ومشكلة تحديد قبول ورفض التعديلات إضافة إلى مستجدات معايير تدقيق المستندات، وكيفية تحديد مطابقة بيان المستند بالمستندات الأخرى وآلية رفض المستندات والوقت المطلوب لتنفيذ ذلك، إضافة إلى بحث موضوع وثائق النقل، واثر التعديلات الجديدة على مستندات التأمين، وكذلك موضوع الشحن والسحوبات الجزئية .

٩. دورة تدريبية بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة

عقدت فعاليات الدورة التدريبية لممثلي وسائل الإعلام حول الإحصاءات التي نظمتها جمعية البنوك في الأردن ودائرة الإحصاءات العامة بالتعاون مع وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان (JNFPA)في مقر وكالة الأنباء الأردنية (بترا) خلال الفترة الواقعة بين ٢١- ٢٠٠٦/١٠/٢٣ شارك فيها خمسة عشر مشاركا يمثلون وسائل الإعلام المختلفة.
ويأتي تنظيم هذه الدورة انسجاما مع السياسة الجديدة لجمعية البنوك ودائرة الإحصاءات العامة التركيز على تعزيز العلاقة مع وسائل الإعلام المختلفة لما لها من دور كبير في إيصال الرسالة إلى الجمهور بشكل عام وفي تحسين نوعية الخبر الصحفي.

أن الهدف من هذه الورشة تقديم خدمة يستفيد منها الإعلاميون والجهات المنتجة للبيانات بالإضافة إلى تدريب الصحفيين بشكل عام.

١٠. ندوة متخصصة حول إستراتيجية الخدمات المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عقدت الجمعية يومي ١٥و١٦/١١/٢٠٠٦ ندوة متخصصة بعنوان "إستراتيجية الخدمات المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME) بالتعاون مع برنامج الخدمات المالية التطوعية (FSVC) وبتمويل من مبادرة شراكة الشرق الأوسط". وكان المحاضرون الرئيسيون في هذه الندوة خبراء متطوعين من بنك أميركا Bank of America ، فيما شارك في الندوة عدد كبير من المصرفيين والعاملين في الجهاز المصرفي الأردني والعاملين في مجال منح التسهيلات للمؤسسات والمشاريع المختلفة.

أن البنوك في الأردن أظهرت خلال السنوات الأخيرة ومنذ عام ٢٠٠٤ بالتحديد ومن خلال منهجها واستراتيجياتها اهتماما كبيرا بموضوع تلبية احتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما أشارت نتائج المسح الذي أجراه فريق برنامج الخدمات المالية التطوعية (FSVC) في شهر أيار ٢٠٠٦ حول أعمال الخدمات المصرفية للبنوك في الأردن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وان التحديين الرئيسيين اللذين تم تحديدهما من قبل الأغلبية في هذا المسح تلخصا فيما يلي:

- التركيز على عمليات البيع لزبون المؤسسات الصغيرة المتوسطة.
- إدارة مخاطر هذه المؤسسات.

وقد تركز الحوار والنقاش خلال الندوة على عدد من الجوانب المتعلقة بالخدمات المصرفية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدارة المخاطر المتعلقة بها وذلك في إطار تشجيع البنوك في الأردن بناء وحدات خدمة مصرفية متخصصة بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقد ركزت المحاضرات على موضوعي البيع والمخاطر تحديدا معتمدة على المسح الذي أجراه فريق برنامج الخدمات المالية التطوعية في شهر أيار من هذا العام لقياس مدى اهتمام البنوك في الأردن باستحداث مثل تلك الخدمات، حيث أظهرت النتائج أن البنوك واجهت تحديات في إيجاد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجاتها وبالتالي تحديات لبناء إدارة للخدمات المصرفية لتلك المؤسسات.

١١. ندوة متخصصة حول مكافحة عمليات الاحتيال على البنوك

عقدت جمعية البنوك بتاريخ ١٨و١٩/١٢/٢٠٠٦ ندوة متخصصة حول "مكافحة عمليات الاحتيال على البنوك" بمشاركة عدد كبير من مسؤولي وموظفي وكوادر البنوك العاملة في المملكة وذلك بتنظيم مشترك من قبل جمعية البنوك في الأردن "والاستشارية لإدارة المخاطر". حاضر فيها عشرة من الخبراء والمختصين في العديد من المواضيع ذات العلاقة بالنواحي القانونية والمصرفية ومكافحة الاحتيال والتزوير والتزييف، كما ناقش المشاركون في الندوة على مدى يومين العديد من المحاور الرئيسية المتعلقة بتوثيق العقود المصرفية وتزويرها واحتيال سندات الخزينة الأميركية، والاحتيال المصرفي وأساليب مكافحته ومؤشرات الاشتباه بوجود عمليات احتيال مصرفي وتزوير البصمة، وتزوير الشيكات وانتحال الشخصية، وتزوير التفويضات الخطية، واحتيال الصراف الآلي، واحتيال هوية الأحوال المدنية ووصف المشبوهين، والاحتيال في سوق الأوراق المالية واحتيال القنوات الالكترونية المصرفية، والاحتيال في الأردن، ودور دائرة مكافحة الفساد في مكافحة الجرائم المالية والمصرفية مع استعراض لأبرز القضايا المضبوطة، ودور التكنولوجيا في حماية المعاملات المصرفية وأساليب حماية الشيكات المصرفية واحتيال وتزوير البطاقات المصرفية والتجسس التجاري في البنوك كما اشتملت الندوة حالات احتيال عملية من واقع أعمال البنوك وبعض المؤسسات الرسمية التي تعمل على مكافحة الفساد والتزييف والاحتيال.

١٢. استضافة برنامج ملتقى النساء العالمي / الأردن لتعزيز المهارات القيادية

استضافت الجمعية ورش العمل المتخصصة بتطوير الموارد البشرية والتي عقدها ملتقى النساء العالمي/ فرع الأردن في إطار برنامجه التدريبي الذي ينفذه الملتقى بعنوان " تعزيز المهارات القيادية والتعليم بالملازمة"، بهدف تعزيز كفاءة وقدرات الكوادر النسائية القيادية في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وخاصة قطاع البنوك ونشر الثقافة والتوعية المصرفية والإدارية وتنمية المهارات القيادية لدى المصرفيات الأردنيات.

١٣. الدورات المصرفية للقضاة

عقدت جمعية البنوك وبالتعاون ما بين المعهد القضائي الأردني وبرنامج تطوير القضاء (مساق) والبنك الأردني الكويتي في المعهد القضائي الأردني ثلاثة برامج للخدمات المصرفية المتخصصة للقضاة ، عقد البرنامج الأول في شهر شباط والثاني في شهر أيار والثالث في شهر أيلول من عام ٢٠٠٦ واستمر كل برنامج لمدة أسبوع شارك فيها (٦٠) قاضيا وقاضية من قضاة مختلف المحاكم، وغطى كل برنامج مجالات بنكية متعددة كالودائع والتسهيلات والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والبوالص والبطاقات المصرفية.

ج - نشاطات وأخبار أخرى

١. نظام أسعار فائدة الإقراض ما بين البنوك في الأردن Jordan Inter-Bank Offer Rates (JODIBOR)

أ. تنص المادة (٩) من ميثاق الشرف الخاص بتطبيق نظام أسعار فائدة الإقراض بين البنوك إلى قيام الجمعية واللجنة الاستشارية بتقييم أسلوب احتساب الجوديبر كل ستة أشهر لغايات انتهاج أسلوب أفضل .

ب. عقدت الجمعية اجتماعين للبنوك العشرة المشاركة في تسعير الجوديبر الأول بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٦ بحضور مندوب عن البنك المركزي والآخر بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢ بهدف وضع معايير لتقييم الجوديبر ولإجراء تقييم أولي لمشروع الجوديبر .وطلبت الجمعية من البنوك العشرة تزويدها بملاحظاتهم حول المشروع .

ج. دعا البنك المركزي البنوك المشاركة والجمعية إلى اجتماع برئاسة سيادة الشريف فارس عبد الحميد شرف – نائب محافظ البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٦ لتقييم الجوديبر للفترة ٢٠٠٥/١١/١ - ٢٠٠٦/٥/٣١ حيث تم التطرق فيه إلى النقاط التالية :-

- تقييم شامل للجوديبر خلال الستة شهور الأولى ، علما بأنه سيتم عمل تقييم عند إكمال المشروع للسنة الأولى.
- كفاءة التسعير وسبل تحسين التسعير للآجال الأطول من ليلة واحدة.
- أداء كل بنك مشارك في التسعير .
- إعادة النظر في عدد البنوك المشتركة في التسعير.
- البطء في استخدام الجوديبر كمرجع لتسعير الأدوات المالية.

د . تم الاتفاق مع البنك المركزي على أن تلتزم الجمعية بعمل تقييم آخر بعد مضي سنة على عمل المشروع من قبل اللجنة الاستشارية .

هـ. تنوي الجمعية نشر دليل تعريفي باللغتين العربية والانجليزية للتعريف بالمشروع يضمن معلومات عن النظام وآلية التسعير وبعض المؤشرات المتعلقة به بمناسبة مرور سنة على المشروع.

٢. اجتماعات في الجمعية لمسؤولي الدوائر في البنوك

عقدت في جمعية البنوك في النصف الأول من شهر آب ٢٠٠٦ عدة اجتماعات التقى خلالها مدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح مع مسؤولي عدة دوائر في البنوك الأعضاء، فقد عقد بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٣ اجتماع ضم مسؤولي دوائر الدراسات والأبحاث

والتخطيط الاستراتيجي في البنوك . وعقد اجتماع آخر بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٨ لمديري دوائر العلاقات العامة والتسويق، وفي ٢٠٠٦/٨/١٥ عقد اجتماع لمسؤولي دوائر التدريب وشؤون الموظفين في البنوك .

وكان الهدف من عقد تلك الاجتماعات التعرف على المسؤولين في هذه الدوائر التي تعتبر من أهم الدوائر في البنوك من ناحية ومن ناحية أخرى تعارف مسؤولي هذه الدوائر على بعضهم البعض بالإضافة إلى البحث في كيفية التعاون بين الجمعية ودوائر البنوك المختلفة في أبراز دور البنوك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونشاطاتها غير المصرفية، وتوطيد العلاقات مع كافة الجهات.

٣. رسم الاشتراك غير الثابت الذي تستوفيه الجمعية من الأعضاء

عقد في ديوان التشريع والرأي اجتماع بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١٧ ضم مستشارين من ديوان التشريع ومدير عام الجمعية ومستشار قانوني من البنك العربي ، ولدى دراسة النصوص المطلوب تعديلها والمقترحة من قبل الهيئة العامة لجمعية البنوك في اجتماعها العادي السنوي المنعقد بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٩ على نص المادة (٧/أ/٣) من نظام الجمعية الأساسي رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٥ المتعلقة برسم الاشتراك غير الثابت الذي تستوفيه الجمعية من الأعضاء والأسباب الموجبة للتعديل، تبين أن الكتاب الصادر عن البنك المركزي إلى دار رئاسة الوزراء لم يتبنى النص الحرفي لقرار الهيئة العامة مما أدى إلى وجود تباين كبير برسم الاشتراك غير الثابت حيث تم فصل بند " واحد ونصف بالألف من أرباح العضو كما هي قبل استقطاع الضريبة" ولم يعتبرها جزء من العبارة "بحيث لا يقل هذا الرسم عن سبعة آلاف وخمسماية دينار ولا يزيد عن خمسة وسبعين ألف دينار" مما قد يؤدي إلى إطلاق البند الأخير ويحمل البنوك المزيد من رسوم الاشتراك السنوي، تمنى مجلس إدارة الجمعية على معالي محافظ البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٣ معاودة إرسال كتاب جديد إلى دار رئاسة الوزراء وتبني نص قرار الهيئة العامة لاحقا للكتاب الذي سبق أن تم إرساله بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١٦ .

٤. اجتماع الهيئة العامة

بدعوة من مجلس إدارة جمعية البنوك واستنادا لأحكام الفقرة (أ) من المادة (١٠) من نظام جمعية البنوك، نظام رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٥، عقدت الهيئة العامة للجمعية اجتماعها السنوي العادي بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٣٠ في مقر الجمعية برئاسة رئيس مجلس الإدارة الدكتور ميشيل مارتو وحضور أعضاء مجلس إدارة الجمعية وممثلي البنوك الأعضاء من رؤساء مجالس الإدارات والرؤساء التنفيذيين والمديرين العامين للبنوك الأردنية، والمديرين الإقليميين للأعضاء غير الأردنيين إضافة إلى حضور البنك المركزي الأردني بصفته مراقبا حيث مثلته الآنسة ملك غانم مدير دائرة الرقابة على البنوك والمحاسب القانوني لتدقيق حسابات الجمعية ومدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح.

وقد اطلعت الهيئة العامة على محضر اجتماع الهيئة العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٩ ، وناقشت تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الجمعية لعام ٢٠٠٥ وأقرته، وناقشت الميزانية العمومية للجمعية عن السنة المالية ٢٠٠٥ وصادقت على تقرير محاسب الجمعية القانوني، إضافة إلى إقرار الموازنة التقديرية للجمعية لعام ٢٠٠٦، وتم إعادة تعيين السادة مأمون فاروقه وشركاه محاسبا قانونيا لتدقيق حسابات الجمعية لعام ٢٠٠٦.

٥. تعديل المادة (٣) فقرة (ج) من النظام الأساسي للجمعية

قام مجلس إدارة الجمعية في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١ بتكليف اللجنة القانونية ببحث موضوع تعديل المادة (٣) فقرة (ج) من نظام جمعية البنوك رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٥ لحل مشكلة ضرورة حضور رئيس مجلس الإدارة شخصيا إلى بعض دوائر الدولة للتوقيع على بعض الإجراءات الرسمية نظرا لخلو النظام الحالي من نص صريح يسمح بتفويض رئيس المجلس لطرف آخر لإتمام هذه المعاملات، واطلع المجلس بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٦ على المذكرة المقدمة من اللجنة القانونية، وقرر الموافقة على تعديل المادة (٣) فقرة (ج) من النظام الأساسي للجمعية ورفعه إلى الهيئة العامة في جلستها العادية القادمة للموافقة عليه تمهيدا للسير به في الإجراءات الرسمية.

النظام الحالي	النظام المقترح
المادة (٣) ج. يمثل الرئيس الجمعية لدى الغير .	المادة (٣) ج. يمثل الجمعية الرئيس أو من يفوضه بذلك خطيا لدى الغير في جميع الأمور المالية والإدارية والقانونية والقضائية.

٦. مجلس إدارة الجمعية

- اطلع المجلس على كتاب السادة البنك الأهلي الأردني تاريخ ٢٠٠٦/١٠/١ حول تعيين معالي الأستاذ مروان عوض رئيسا تنفيذيا ومديرا عاما للبنك الأهلي الأردني وممثلا للبنك في مجلس إدارة الجمعية، ورحب مجلس الإدارة بمعالي الأستاذ مروان عوض عضوا في مجلس إدارة الجمعية.
- اطلع المجلس على كتاب السادة البنك العربي تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٦ والمتعلق بقرار البنك تسمية السيد سالم برقان مدير عام فروع الأردن ممثلا في مجلس إدارة الجمعية اعتبارا من تاريخه، ورحب المجلس بالسيد سالم برقان عضوا في مجلس إدارة الجمعية.

٧. زيارة جمعية المصارف اللبنانية والمشاركة في مؤتمر إعادة أعمار لبنان

قام مدير عام الجمعية بزيارة عمل إلى جمعية مصارف لبنان بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٦ تنفيذا لقرار مجلس إدارة الجمعية المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٣ اطلع خلالها على تجربتهم وكيفية والاستفادة منها،وتم التباحث حول سبل تعاون جمعية المصارف في لبنان مع جمعية البنوك.

وقد قام بزيارة إلى مصرف لبنان حيث التقى حاكم مصرف لبنان،وهيئة التحقيق الخاصة إضافة إلى قيامه بزيارة إلى عدد من المؤسسات المصرفية والمالية في لبنان التقى فيها العديد من الشخصيات والمسؤولين وبحث سبل تعزيز التعاون بين جمعية البنوك في الأردن وتلك المؤسسات والبنوك ، إضافة إلى قيامه بزيارة مقر اتحاد المصارف العربية في بيروت حيث التقى الأمين العام للاتحاد وتناول الجانبان خلال اللقاء عدد من الموضوعات التي من شأنها تعزيز التعاون بين المؤسستين.

وبنفس الوقت قام مدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح بتلبية دعوة اتحاد المصارف العربية للمشاركة في مؤتمر إعادة أعمار لبنان وذلك خلال الفترة ٧-٢٠٠٦/١١/٨ .

٨. الندوة الاستثمارية في بريطانيا

شارك رئيس مجلس إدارة الجمعية الدكتور ميشيل مارتو ممثلا عن جمعية البنوك في الندوة الاستثمارية المتخصصة التي عقدت في لندن برعاية ومشاركة جلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله ورعاه في ٢٠٠٦/١١/٦ والتي نظمتها مؤسسة تشجيع الاستثمار لشرح حوافز ومميزات البيئة الاستثمارية في المملكة، في محاولة لاستقطاب المزيد من الاستثمارات البريطانية في الأردن وتعزيز المبادرات التجارية والاستثمارية بشكل عام.

٩. تقرير أنشطة الأعمال Doing Business ٢٠٠٧ الصادر عن البنك الدولي

شاركت جمعية البنوك في الاجتماع الذي عقدته وزارة الصناعة والتجارة برعاية معالي وزير الصناعة والتجارة بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٠ والذي تم فيه مناقشة تقرير أنشطة الأعمال لعام ٢٠٠٧ Doing Business الصادر عن البنك الدولي، وهو تقرير يتناول بالدراسة التكاليف التنظيمية للمباشرة بالأعمال في ١٧٥ دولة من ضمنها الأردن، وقد تضمن التقرير تصنيف الدول بالاعتماد على عشرة مؤشرات، منها مؤشر الحصول على القروض، وقد مثل الجمعية في هذا الاجتماع مديرها العام الدكتور عدلي قندح، والسيد محمد القريوتي/بنك الإسكان، والسيد يوسف البدري/البنك العربي، لدراسة الجوانب والمعايير المتعلقة بمؤشر الحصول على القروض.

١٠. تشكيل الهيئة الاستشارية لتحرير مجلة البنوك

شكلت الجمعية هيئة استشارية لتحرير مجلة البنوك والتي تتكون من السادة :- الدكتور عدلي قندح – مدير عام جمعية البنوك رئيسا ، وعضوية كل من الأستاذ سامر سنقرط – نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي الأردني، والسيدة ريم العسعس – مدير دائرة الخزينة لبنك القاهره عمان، و الدكتور سامر الرجوب – أستاذ مشارك في المالية والبنوك في الجامعة الهاشمية، و الأستاذ مروان كردوش- مدير الأبحاث في المركز الأردني لأبحاث وحوار السياسات الوطنية، والسيد محمد أمين – صحفي ورئيس التحرير المسؤول لمجلة البنوك في الأردن. إضافة إلى تبيان كيفية آلية عقد اجتماعات الهيئة العادية والخاصة ومسؤوليات الهيئة العامة والأخلاقية.

رابعاً : البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات لعام ٢٠٠٦

تقرير مدققي الحسابات

السادة أعضاء جمعية البنوك في الأردن المحترمين
جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لجمعية البنوك في الأردن – جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة – والتي تتكون من الميزانية العامة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ وكل من بيانات الدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بالتاريخ المذكور، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ، وايضاحات تفسيرية أخرى .

مسؤولية الادارة عن البيانات المالية

ان الادارة مسؤوله عن اعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . وتشمل هذه المسؤولية التصميم والتطبيق والاحتفاظ برقابة داخلية لغرض اعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة ، خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وتشمل مسؤولية الادارة اختيار واتباع سياسات محاسبية مناسبة والقيام بتقديرات محاسبية معقولة حسب الظروف .

مسؤولية المحاسب القانوني

ان مسؤوليتنا هي ابداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً الى تدقيقنا ، وقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وان نقوم بتخطيط واجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما اذا كانت البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية .

يتضمن التدقيق القيام باجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والافصاحات في البيانات المالية ، تستند الاجراءات المختارة الى تقدير المحاسب القانوني ، بما في ذلك تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية ،سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ . وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ المحاسب القانوني في الاعتبار اجراءات الرقابة الداخلية للشركة والمتعلقة بالاعداد والعرض العادل للبيانات المالية ، وذلك لغرض تصميم اجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف ، وليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في الشركة . ويتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ، ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من الادارة ، وكذلك تقييم العرض الاجمالي للبيانات المالية .

نعتقد ان بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر اساساً لرأينا حول التدقيق .

الـرأي

في رأينا، ان البيانات المالية تعطي صورة صادقة وعادلة عن الوضع المالي لجمعية البنوك في الأردن – جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة – كما في ٣١ كانون اول ٢٠٠٦ وعن ادائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

مأمون «محمد نور» فاروقه
مدقق مجاز رقم ٢٦٥ وممارس
من مأمون فاروقه وشركاه

عمان في ١٩ حزيران ٢٠٠٧

جمعية البنوك في الأردن

جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

بيان أ

الميزانية العمومية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

		٢٠٠٦ دينار أردني	٢٠٠٥ دينار أردني
الموجودات			
الموجودات المتداولة	ايضاح		
نقد في الصندوق		١,٣٠٠	١,٠٠٠
نقد لدى البنوك	٣	١,٠٩١,٨٠٦	٦١٤,٩١٠
ذمم مدينه	٤	٢٨,٢١٧	١٧,١٦٣
تأمينات مستردة		٩٨٢	٩٨٢
مصاريف مدفوعة مقدماً		٣,٠٦١	٢,٧٦٤
مجموع الموجودات المتداولة		**١,١٢٥,٣٦٦**	**٦٣٦,٨١٩**
الموجودات الثابته			
التكلفة	٥	٢,٢١٥,٧٠٧	٢,٢٢١,٧٨٧
الاستهلاك المتراكم		(٥٢٠,٦٦٣)	(٤٧٥,٠٤٤)
صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة		١,٦٩٥,٠٤٤	١,٧٤٦,٧٤٣
مجموع الموجودات		**٢,٨٢٠,٤١٠**	**٢,٣٨٣,٥٦٢**
المطلوبات والوفر المتراكم			
المطلوبات المتداولة			
بنك دائن		٥,٥٦٣	٢٨,٧٩٩
ذمم دائنة		١,٥٦٢	٦,٠٣٩
امانات ضريبة دخل مستخدمين		٠٠٠	١,٤٣١
مصاريف مستحقة		١,٩٥٥	١,٦٥٩
أمانات	٦	١٣,٩٥٥	١٦,٥٩١
مجموع المطلوبات المتداولة		**٢٣,٠٣٥**	**٥٤,٥١٩**
مخصص تعويض ترك الخدمة		٥٩,٣٠٩	٥٢,٤٢٥
الوفر المتراكم			
الوفر المدور		٢,٢٧٦,٦١٨	٢,٢٠٨,٣١٣
وفر السنة – بيان ب		٤٦١,٤٤٨	٦٨,٣٠٥
مجموع الوفر المتراكم		٢,٧٣٨,٠٦٦	٢,٢٧٦,٦١٨
مجموع المطلوبات والوفر المتراكم		**٢,٨٢٠,٤١٠**	**٢,٣٨٣,٥٦٢**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه

جمعية البنوك في الأردن

جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

بيان ب

بيان الإيرادات والمصروفات والوفر المتحقق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٢٠٠٥ دينار أردني	٢٠٠٦ دينار أردني		
		ايضاح	**الايرادات**
٤٣٨,٩٢٩	٧٩٦,٧٣٨		رسوم اشتراك
٩,٣٠٦	١٠,١٦٣		ايرادات اخرى
٥٠	٠٠٠		دليل تدقيق البطاقة الشخصية
٤٥٠	٣,٢٥٠		ايراد قاعات
١٥,٦٥٦	٤٠,٢٩٨		فوائد بنكية
١٣,٥٧٨	٠٠٠		مؤتمرات
٤٧٧,٩٦٩	**٨٥٠,٤٤٩**		**مجموع الايرادات**
			مجلة البنوك
٥٠,٩١٥	٤١,١٧٢	أ/٧	ايرادات المجلة
(٣٣,٨٣٤)	(٢٩,٤١٣)	أ/٨	يطرح : مصاريف المجلة
١٧,٠٨١	١١,٧٥٩		ربح مجلة البنوك
			دورات تدريبية
١٤,٨٦٩	١٤,٥١٣	ب/٧	ايراد دورات تدريبية
(٢٣,٧٤٨)	(١٠,٦٠٤)	ب/٨	يطرح : مصاريف دورات تدريبية
(٨,٨٧٩)	٣,٩٠٩		ربح (خسارة) دورات تدريبية
٤٨٦,١٧١	٨٦٦,١١٧		مجموع الايرادات وربح مجلة البنوك والدورات التدريبية
(٤١٧,٨٦٦)	(٤٠٤,٦٦٩)	٩	يطرح : مصاريف ادارية وعمومية
٦٨,٣٠٥	**٤٦١,٤٤٨**		**وفر السنة المتحقق – بيان أ**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه

جمعية البنوك في الأردن

جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

بيان ج

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

٢٠٠٥ دينار أردني	٢٠٠٦ دينار أردني	
		التدفق النقدي من عمليات التشغيل
٦٨,٣٠٥	٤٦١,٤٤٨	وفر السنة المتحقق
٣,٠٣١	٦,٨٨٤	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
٦٣,٩٧٥	٤٥,٦١٩	الإستهلاك السنوي
١٣٥,٣١١	٥١٣,٩٥١	صافي الدخل قبل التغير في رأس المال العامل
		(الزيادة) النقص في الموجودات المتداولة
٦,٢٣٠	٠٠٠	رسوم عضوية
(١١,٦٦٨)	(١١,٠٥٤)	ذمم مدينة
١٦٦	(٢٩٧)	مصاريف مدفوعة مقدماً
		الزيادة (النقص) في المطلوبات المتداولة
(١٥,٩٣٢)	(٤,٤٧٧)	ذمم دائنة
(٢٥,١٠٦)	(٣,٧٧١)	أرصدة دائنة أخرى
٨٩,٠٠١	٤٩٤,٣٥٢	صافي النقد الناتج عن عمليات التشغيل
		التدفق النقدي من عمليات الإستثمار
(٦,٦١٧)	٦,٠٨٠	بيع (شراء) موجودات ثابتة
		التدفق النقدي من عمليات التمويل
(٥,٥٤٨)	(٢٣,٢٣٦)	بنك دائن
٧٦,٨٣٦	٤٧٧,١٩٦	صافي الزيادة في النقد خلال السنة
٥٣٩,٠٧٤	٦١٥,٩١٠	رصيد النقد في بداية السنة
٦١٥,٩١٠	١,٠٩٣,١٠٦	رصيد النقد في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه

جمعية البنوك في الأردن

جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

إيضاحات حول البيانات المالية الختامية

١. تسجيل الجمعية وغاياتها

لقد تم تسجيل الجمعية بتاريخ ١ تشرين الأول ١٩٧٨ كجمعية عادية تتمتع بالشخصية الإعتبارية والإستقلال الإداري والمالي، إستناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الإجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ ومعدلة رقم (٩) لسنة ١٩٧١. وبعد اصدار قانون البنوك رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٠ اصبحت الجمعية مؤسسة بمقتضى احكام قانون البنوك وفقا لنص المادة (٩٥) منه . حيث اصدر مجلس الوزراء الموقر بتاريخ ٢٩ اذار ٢٠٠٥ نظام «جمعية البنوك » رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٥ ونشر في الجريدة الرسمية العدد ٤٧٠٧ الصادر بتاريخ ١٦ ايار ٢٠٠٥ . وتهدف الجمعية الى الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال ما يلي :

أ . رعاية مصالح الاعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقا لمنفعتهم المشتركة .

ب. تطوير اساليب اداء الخدمات المصرفية وتحديثها .

جـ. ترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه وإتباع نظم واجراءات موحده لهذه الغاية.

٢. السياسات المحاسبية الهامة

أ . يتم استهلاك الموجودات الثابتة بأستخدام طريقة القسط الثابت حسب النسب السنوية التالية:-

الأراضي	لا تستهلك
المباني	٢٪
الأثاث	١٠٪
الأجهزة والمعدات	١٥٪
أجهزة الحاسوب	٢٠٪
الكتب	١٠٪

ب. تتبع الجمعية الأساس النقدي في إثبات إيرادات الإشتراك بمجلة البنوك في الأردن في حين تتبع أساس الإستحقاق في قيد المعاملات المالية الأخرى.

٣. نقد لدى البنوك

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠٠٥	٢٠٠٦	
دينار أردني	دينار أردني	
٥٣١,١١٣	٥٧٤,٦٣٢	البنك العربي / وديعة
٢,٦٠٠	٤,٧٣٥	بنك الاسكان / جاري
٨١,١٩٧	٥١٢,٤٣٩	بنك الاسكان / وديعة
٦١٤,٩١٠	**١,٠٩١,٨٠٦**	**المجموع**

٤. ذمم مدينة

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠٠٥	٢٠٠٦	
دينار أردني	دينار أردني	
١٢,٣٥٨	٢٥,٨٥٩	ذمم أعضاء
٦٠٠	٣	ذمم موظفين
٤,٢٠٥	٢,٣٥٥	ذمم اخرى
١٧,١٦٣	**٢٨,٢١٧**	**المجموع**

٥. الموجودات الثابتة

ويتألف هذا البند مما يلي:-

التكلفـــة

إلبيان	٢٠٠٥/١٢/٣١	اضافات	حذوفات	٢٠٠٦/١٢/٣١
ارض الجمعية	٣٢٦,٤٧٧	٠٠٠	٠٠٠	٣٢٦,٤٧٧
مبنى الجمعية	١,٥٥٧,٣٨٨	٠٠٠	٠٠٠	١,٥٥٧,٣٨٨
اجهزة ومعدات	١١٨,٥٣٤	٥,٥٩٥	٠٠٠	١٢٤,١٢٩
اثاث وديكور	١٦٢,١٤٤	١٨٠	٠٠٠	١٦٢,٣٢٤
كتب	٧,٢٤٤	٨١٢	٢٦٧	٧,٧٨٩
سيارات	٥٠,٠٠٠	٣٧,٦٠٠	٥٠,٠٠٠	٣٧,٦٠٠
المجموع	**٢,٢٢١,٧٨٧**	**٤٤,١٨٧**	**٥٠,٢٦٧**	**٢,٢١٥,٧٠٧**

الاستهلاك المتراكم

إلبيان	٢٠٠٥/١٢/٣١	اضافات	حذوفات	٢٠٠٦/١٢/٣١
ارض الجمعية	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
مبنى الجمعية	٢٤٩,١٣٤	٣١,١٤٨	٠٠٠	٢٨٠,٢٨٢
اجهزة ومعدات	٩١,٥٥٩	٦,٨٦٨	٠٠٠	٩٨,٤٢٧
اثاث وديكور	١٢٣,٢٠٤	١٦,١٩٣	٠٠٠	١٣٩,٣٩٧
كتب	١,٧٧٢	٧٨٥	٠٠٠	٢,٥٥٧
سيارات	٩,٣٧٥	٦,٢٨٨	١٥,٦٦٣	٠٠٠
المجموع	**٤٧٥,٠٤٤**	**٦١,٢٨٢**	**١٥,٦٦٣**	**٥٢٠,٦٦٣**

صافي القيمة الدفترية	**١,٧٤٦,٧٤٣**		**١,٦٩٥,٠٤٤**

٦. الأمانـــات

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠٠٥	٢٠٠٦	
دينار أردني	دينار أردني	
١,٢٢٥	١,٢٢٥	امانات صندوق الطالب الجامعي
١٢,٧٣٠	١٢,٧٣٠	امانات مركز تكنولوجيا المعلومات
٢,٦٣٦	٠٠٠	امانات مشروع النماذج
١٦,٥٩١	**١٣,٩٥٥**	**المجموع**

٧. ايرادات مجلة البنوك والدورات التدريبية

أ. ايراد مجلة البنوك .

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠٠٥	٢٠٠٦	
دينار أردني	دينار أردني	
٣٠,٤٩٣	٢٦,٢٦٨	ايراد الاشتراكات
٢٠,٣٠٠	١٤,٧٣٢	ايراد الاعلانات
١٢٢	١٧٢	ايراد المبيعات
٥٠,٩١٥	**٤١,١٧٢**	**مجموع ايرادات مجلة البنوك**

ب. ايرادات الدورات التدريبية .

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠٠٥	٢٠٠٦	
دينار أردني	دينار أردني	
٠٠٠	٤,١٢٥	ايراد دورة الاعتمادات المستندية
٠٠٠	٤,٣٨٨	ايراد دورة Bank Strategic Planning Best Practices
٠٠٠	٦,٠٠٠	ايراد دورة مكافحة الاحتيال
٥,٨٣٨	٠٠٠	ايراد دورة تأجير تمويلي
٣,٩٤٩	٠٠٠	ايراد دورة احتيال المعاملات الالكترونية
٥,٠٨٢	٠٠٠	ايراد دورة Building a compliance program
١٤,٨٦٩	**١٤,٥١٣**	**مجموع ايرادات الدورات التدريبية**

٨. مصاريف مجلة البنوك والدورات التدريبية

أ. مصاريف مجلة البنوك

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠٠٥	٢٠٠٦	
دينار أردني	دينار أردني	
١٣,٥٤٠	١٣,٧٣٥	المكافآت
١٩,٤٩٤	١٥,٠٨٥	الطباعة
٨٠٠	٥٩٣	متفرقة
٣٣,٨٣٤	**٢٩,٤١٣**	**مجموع مصاريف مجلة البنوك**

ب. مصاريف دورات تدريبية .

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠٠٥	٢٠٠٦	
دينار أردني	دينار أردني	
٠٠٠	١,٢٩٣	مصاريف دورة Bank Strategic Planning Best Practices
١,٧٧٤	٠٠٠	مصاريف دورة احتيال المعاملات الالكترونية
٠٠٠	١,١١٢	مصاريف ندوة الاعتمادات المستندية
٦,٥٧٠	٧,١٨٩	مصاريف دورات تدريبية
٠٠٠	١,٠١٠	مصاريف دورة مكافحة عمليات الاحتيال في البنوك
١,١٩٠	٠٠٠	مصاريف الاعمال المصرفية
٣,٦٥٥	٠٠٠	مصاريف دورة Building a compliance program
١,٧٣٥	٠٠٠	مصاريف دورة التأجير التمويلي
٨,٨٢٤	٠٠٠	مصاريف مؤتمر ادارة المخاطر
٢٣,٧٤٨	**١٠,٦٠٤**	**مجموع مصاريف الدورات التدريبية**

٩. المصاريف الإدارية والعمومية

ويتألف هذا البند مما يلي:-

٢٠٠٥	٢٠٠٦	
دينار أردني	دينار أردني	
١٨٩,٠٧٥	١٧٧,٥٥٣	رواتب وأجور
١٩,٦٧٨	١٣,٧٤٦	مساهمة الجمعية في الضمان الإجتماعي
١٤,١٨٠	١١,٨٥٦	مساهمة الجمعية في صندوق الإدخار
٢,١٥٠	٢٢٠	مصاريف استشارية
٣,٤٨٤	٥,٦٣٧	مواصلات وسفر
٥,٧٤٢	٣١,٢٥٦	مصاريف طبية
٦,٧٠٣	٦,٧٧٨	كهرباء ومياه
٣,٣٢١	٥,٥٧٨	مصاريف ضيافة ونظافة
١٠,٠٠٠	٩,٩٧٧	برق وبريد وهاتف وانترنت
٧,٠٥٠	٧,٠٥٠	ضريبة مسقفات
١٣١	١٠٣	فوائد بنكية وعمولات
١,٥٣١	٥٣	لوازم مكتبية
٥,٧٢٠	٨,١٣٨	قرطاسية ومطبوعات
٣,٠٣١	٦,٨٨٤	تعويض ترك الخدمة
٤,٧٤٩	٦,١٧٩	صيانة وتصليحات
١,٨٣٠	٢,٨٧٧	مصاريف السيارات والدراجات
٣,٣٣٧	٢,٧٤٥	تأمين
٣٥٧	٤٧	مصاريف حديقة الجمعية
٦٣,٩٧٥	٦١,٢٨٢	استهلاكات
٨١٢	٨١٢	أتعاب التدقيق
٦٠٠	٦٠٠	مصروف كاتب العدل
٧٨٣	٢,٠١٥	مصاريف ضرائب على الودائع
٥,٧٤٩	١٠,٤١٥	حفلات واجتماعات
٦,٠٠٠	٠٠٠	مشروع الجود يبور
٤٠,٠٠٠	٦,٥٠٠	مصاريف التبرعات
١٣,٩٢٧	١٩,٧١٦	مصاريف عامة متنوعة
١,٥٠٠	٢,٣٢٠	مصاريف دراسات وابحاث
١,٦٧٧	٢,١٣١	مصاريف محروقات
٧٣١	٢,٠٧٦	مصاريف ملابس موظفين
٤٣	١٢٥	مصاريف ترجمة
٤١٧,٨٦٦	**٤٠٤,٦٦٩**	**المجموع**